جـــــامـــعـــــة غـلـيـــــــزان

كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

في العلوم الاقتصادية

تخصص إقتصاد دولي

مذكرة تحت عنوان :

النظام المصرفي الجزائري و تحدياته في تمويل التنمية الاقتصادية

(دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية غليزان)

The Algerian Banking System And Its Challenges In Economic Development

من إعداد الطالب :

- قوفة عبد الجليل

تحت إشراف :

أ.بن عبد الله رشا

- **أعضاء لجنة المناقشة :**

الإسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجامعـــــــــة	الصفة
جلام كريمة	أستاذة محاضرة	جامعة أحمد زبانة ولاية غليـــزان	رئـــيسة
بن عبد الله رشـــــا	أستاذة محاضرة	جامعة أحمد زبانة ولاية غليـــزان	مشـرفة
بوعقل مصطفى	أستاذ محاضر	جامعة أحمد زبانة ولاية غليـــزان	منـــــاقشا

السنة الجامعية 2022-2023مـ/1444-1445هـ

شكر وتقدير

قبل كل شيء الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل و الذّي كان له الفضل الأوّل و الأخير في هذا التّوفيق فبالأمس القريب بدأنا مسيرتنا التّعليميّة ونحن ننظر إلى يوم التّخرج كأنه يوم بعيد و عملا بقول الرّسول صّلى الله عليه و سلّم : "من لم يشكر النّاس لم يشكر الله"

فإني اتوجّه بالشّكر الجزيل :

- إلى أمّي التي دفعتني لمواصلة مشواري الدّراسي
- للأستاذة المشرفة بن عبد الله رشا التي ساعدتني كثيرًا في مسيرتي لإنجاز وكتابة هذه المذكرة بكل ما لديها من معلومات و نصائح و توجيهات صائبة
- كما لا يسعني إلاّ شكر أستاذي العزيز مراد بن ياني صاحب الفضل الكبير للوصول الى هذه المرحلة من المسار التّعليمي بفضل نصائحه و إرشاداته العلميّة والمعنوية خلال فترة التّمدرس
- كما أتقدّم بأسمى عبارات الشّكر والتّقدير إلى كل أساتذتنا الكرام
- و لا أنسى بالمناسبة شكر أصدقائي يقال الأب كنز والأخ سلوى والصديق كليهما معا

و في الأخير أتوجه بالشكر و التّقدير إلى كلّ من مدّ لي يد العون من قريب أو بعيد

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى من لا يضاهيهما أحد في الكون، إلى من أمرنا الله ببرّهما، إلى من بذلا الكثير، وقدّما ما لا يمكن أن يردّ

إلى من أعتزّ به ولا عزّ لي بدونه...إلى روح أبي الطّاهرة الحاضرة دوما رغم الغياب أسكنها الله فسيح جنانه

إلى التّي لم أجد كلمة توفّي حقّها....أمّي الغالية و النّعمة الكبيرة التّي أعيشها

الى أخي العزيز سدّد الله خطاه و أسعده

الى أخواتي الفضليات أنعم الله عليهنّ بالخير

إلى من يكنّون لي و لو ذرّة من المحبّة والوفاء

إلى أصدقائي الأوفياء وفّقهم الله

إلى من أحترمهم كثيرا وأحبهم أكثر

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكّرتي

إلى كل من ساعدني ولو بحرف في حياتي الدراسية...

إلـــى هـؤلاء جميعـــــاً: أهديـكم هـذا العـمـل

بسم الله الرحمن الرحيم

مـلخص الدراسة باللغة العربية

لخصنا محتوى هذه الدراسة في أهداف هذا البحث في جانبها النظري التي تدور حول إعطاء فكرة على أثر أهم الإصلاحات التي مر بها النظام المصرفي الجزائري ، ثم تطرقنا الى التعرف على ماهية التنمية الاقتصادية كما قمنا بإبراز أهم التحديات التي واجهت الجهاز المصرفي في تمويل التنمية وحاجة هذا الأخير إلى التمويل المصرفي كضرورة لنجاح البرامج التنموية .

أما في الجانب التطبيقي والتحليلي فقد توصلنا إلى وجود انعكاسات إيجابية للقروض الفلاحية على التنمية في ولاية غليزان ، إلا أن هذا لايمنع من ضرورة إعادة النظر في الأساليب والأدوات المعتمدة في عملية التمويل من أجل مواجهة التحديات التي تقف عائقا أمام عملية تمويل التنمية على المستوى الوطني خاصة في ظل التحوّلات الاقتصادية الجديدة التي يفرضها النّظام العالمي الاقتصادي الجديد.

الكلمات المفتاحية: الجهاز المصرفي، التنمية الإقتصادية، التمويل، القروض.

Summary:

In this study, I focused mainly on the theoretical aspect of understanding the impact of major reforms in the Algerian banking system. It also discussed the nature of economic development and the critical challenges faced by the banking system in financing this development. . Furthermore, i assure the necessity of bank financing for the successful execution of development programs.

In our practical and analytical section, I discovered the positive implications of agricultural loans on the development of the wilaya of Relizane. However, this finding does not negate the need to reconsider the methods and tools adopted in the financing process.

This re-evaluation is vital to confront the obstacles in the way of financing development at a national level, particularly in light of the new economic transformations enforced by the new global economic order.

Keywords:**Banking System**, **Economic Development**, **Financing**, **Loans**.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر و التقدير	أ
الإهداء	ب
الملخص باللغة العربية	ج
الملخص باللغة الإنجليزية	د
فهرس المحتويات	هـ
قائمة الجداول	ح
قائمة الأشكال	ط
الفصل الأول	
المقدمة	02
الفصل الثاني	
تمهيد	04
1- الاتجاه العام لتطور نظام التمويل قبل الاصلاحات المالية والمصرفية لسنة 1990	05
1-1 نشاطات التمويل ودور النظام البنكي خلال الفترة 1962-1970	05
1-2 مراجعة علاقات التمويل على ضوء الإصلاح المالي لسنة1971	07
1-3 عمليات الإصلاح الاقتصادي و المالي لسنة 1986-1990	08
2- مسار النظام المالي المصرفي الوطني في إطار قانون النقد و القرض 10-90 وما بعده.	09
2_1 دوافع الإصلاحات المصرفية في الجزائر	09
2_2 مبادئ قانون النقد والقرض	10
2_3 أهداف قانون النقد والقرض	11
3_ تطورات الجهاز المصرفي الجزائري بعد قانون النقد والقرض 90-10	12
3_1 أهم التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض 90-10	12
3_2 الهيكل الحالي للجهاز المصرفي الجزائري	15

قائمة المحتويات

3_3 مشاكل و واقع الاصلاحات في الجهاز المصرفي الجزائري	23
4_ ماهية التنمية الاقتصادية	17
4_1 تعريف التنمية الاقتصادية	18
4_2 أهداف التنمية الاقتصادية	19
4_3 مقاييس التنمية الاقتصادية	20
4-4 أهمية الائتمان المصرفي لتمويل التنمية	23
5-ماهية التمويل المصرفي و مصادره	24
5-1تعريف التمويل المصرفي	24
5-2 مصادر التمويل المصرفي في الجزائر	24
5-3 طرق التمويل	25
6-1 دور الجهاز المصرفي في التنمية	26
6-2تحديات الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل التنمية	28
7- الدراسات السابقة و تميز الدراسة الحالية	31
7-1 الدراسات السابقة	31
7-2 تميز الدراسة الحالية	33
خلاصة الفصل	34
الفصل الثالث	
تمهيد	35
1- تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	36
2- مكونات الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	36
3- تحليل مساهمة القروض الفلاحية على التنمية الاقتصادية	40
3-1 تحليل مساهمة قروض الاستغلال "القرض الرفيق" في تمويل القطاع الفلاحي	40
3-2 تحليل مساهمة قروض " التحدي" في تمويل القطاع الفلاحي	42

4-تحليل مساهمة القروض الممنوحة للمشاريع في اطار تدابير الاعانة(ANADE/ANGEM/CNAC)	44
4-1- الاطار العام للمشاريع الممولة في اطار تدابير الاعانة(ANGEM,CNAC, ANADE)	44
4-2 تحليل مساهمة القروض الممنوحة للمشاريع الممولة في اطار تدابير الاعانة على تمويل التنمية	47
خلاصة الفصل	50
الفصل الرابع: الخاتمة و النتائج و الإقتراحات	51
قائمة المراجع	53

قائمة الجداول

رقم الفصل / رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم 3-1	قروض الاستغلال "الرفيق" خلال 05 مواسم فلاحية (شعبة الدواجن وتغذية الانعام)	**40**
الجدول رقم 3-2	قروض الاستغلال "الرفيق" خلال 04 مواسم فلاحية (شعبة الخضروات و الحبوب)	**41**
الجدول رقم 3-3	قروض التحدي خلال 04 سنوات (زراعة الحبوب ،الخضر، تربية الدواجن، الأغنام)	**43**
الجدول رقم 3-4	قروض تمويل مشاريع قطاع الفلاحة خلال 04 سنوات في اطار تدابير الاعانة	**47**
الجدول رقم 3-5	قروض تمويل مشاريع الصناعة والحرف خلال 04 سنوات في اطار تدابير الاعانة.	**47**
الجدول رقم 3-6	قروض تمويل مشاريع الأشغال العمومية خلال 04 سنوات في اطار تدابير الاعانة	**48**

قائمة الأشكال

رقم الفصل / رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم 2-1	هيكل الجهاز المصرفي و المالي في الفترة الممتدة من 1962 -1970	**06**
الشكل رقم 2-2	هيكل الجهاز المصرفي و المالي قبل القانون البنكي 19-08-1986	**08**
الشكل رقم 2-3	هيكل الجهاز المصرفي و المالي بعد اصلاحات 1990	**12**
الشكل رقم 2-4	هيكل الجهاز المصرفي الحالي (البنوك والمؤسسات المالية والمكاتب)	**15**
الشكل رقم 3-1	الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية	**39**
الشكل رقم 3-2	تمثيل بياني لنسب توزيع القروض حسب القطاعات	**48**

الفصل الأول: مقـــــدمة عامـــة

1) تمهيد :

إن المتتبع للأحداث يرى أن غالبية الدول شهدت و لا زالت تشهد تغيرات و تطورات واصلاحات اقتصادية على مستوى أنظمتها الاقتصادية للدخول في مواجهة المنافسة الدولية.

لهذا يعتبر النظام المصرفي قطاعا فعالا في ادارة الاقتصاد و مواكبة التطورات التي يمر بها فهو يحتل مركزا حيويا في النظم الاقتصادية و المالية لما له من تأثير ايجابي على التنمية الاقتصادية من خلال قدرته في تدفق الاموال بين فئات الاقتصاد الوطني و لهذا يشير الكثير من الاقتصاديين أنه لولا الخدمات الكثيرة التي قدمها النظام المصرفي في الدول المتقدمة لما استطاعت هذه الدول أن تبلغ ما بلغته من تقدم اقتصادي و نمو و لهذا يمكن القول أن عملية التنمية الاقتصادية تبقى مهمة صعبة في ظل غياب بعض الاليات من بينها توفر الموارد المالية التي تعتبر العنصر الأساسي في تمويل مختلف المشاريع و البرامج التنموية .

حيث عرف النظام المصرفي الجزائري تغيرات عميقة، كانت سببا في تغير وجهته الاقتصادية و السياسية خاصة في السنوات الأولى للاستقلال ذلك من خلال وضع استراتيجيات طموحة للتنمية الاقتصادية تمثلت في مختلف المخططات و الاستثمارات الضخمة و الهادفة الى رفع معدلات النمو التي تطلبت كثافة رأسمالية عالية لم يتمكن الاقتصاد الوطني من توفيرها نظرا للوضعية التي كان يعيشها آنذاك.

2) اشكالية البحث :

تكمن مشكلة البحث في صعوبة مسايرة متطلبات التنمية الاقتصادية التي واجهها النظام المصرفي الجزائري عبر عدة مراحل لتمويل التطورات الاقتصادية و تحقيق التنمية . وبالتالي تكمن إشكالية البحث في التساؤل التالي: **هل أثر النظام المصرفي الجزائري على تمويل التنمية ؟ ماهي التحديات التي واجهها النظام المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية ؟** و لدراسة هذه الاشكالية تطرقنا الى بعض :

3) الاسئلة الفرعية :

- ✓ مامدى نجاح الاصلاحات المصرفية التي طرأت على النظام المصرفي الجزائري ؟
- ✓ ما هي التحديات التي واجهها النظام المصرفي الجزائري في تمويل التنمية الاقتصادية ؟
- ✓ الى أي مدى ساهم بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية غليزان في التنمية ؟

4) صياغة الفرضيات:

- ✓ واجه النظام المصرفي الجزائري عدة إصلاحات تماشيا مع مختلف التطورات التي شهدها العالم و هذا ما يفرض عليه الإستمرار في مواكبتها.

- ✓ لم يبرهن التمويل المصرفي على نجاعته في النهوض بالتنمية الاقتصادية في الجزائر.
- ✓ النظام المصرفي المصدر الاساسي لتمويل التنمية الاقتصادية.

5) أهداف الدراسة:

- ✓ تناول أثر أهم الإصلاحات التي طرأت على النظام المصرفي الجزائري.
- ✓ التعرف على ماهية التنمية الاقتصادية و إبراز دور التمويل المصرفي في تحقيق التنمية .
- ✓ تحديد أهم التحديات التي واجهها النظام المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية.

6) أهمية الدراسة:

من خلال هذه الدراسة تطرقنا الى أهم الجوانب الايجابية للنظام المصرفي الجزائري التي وصل اليها ضمن مسيرته الاصلاحية خاصة بعد الوضعية الصعبة التي ورثها عن الاستعمار و التعرف على مختلف التحديات التي واجهته في تمويل التنمية الاقتصادية.

7) أسباب اختيار الموضوع :

أهمية موضوع تحديات الجهاز المصرفي في تمويل التنمية في البحوث الاقتصادية واحتلاله لصدارة الأحداث على المستوى الاقتصادي سواء في كتابات العلمية أو الملتقيات الدولية .

8) حدود الدراسة :

تتمثل حدود الدراسة في القيام بدراسة نظرية داخل وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية غليزان و التعرف على وظائف هيكلها حيث تطرقنا الى جانب تطبيقي تناولنا فيه بعض الاحصائيات الخاصة بتمويل بعض القطاعات التي تدفع بالتنمية على مستوى إقليم الولاية.

9) **منهج الدراسة** : اعتمدنا في سبيل الوصول إلى الإجابة عن الإشكالية المطروحة على المناهج التالية:

- المنهج التاريخي : وهذا من خلال دراسة تطور الجهاز المصرفي الجزائري .
- المنهج الوصفي التحليلي : وذلك من خلال طرح تحديات الجهاز المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى تحليل مختلف الأرقام والإحصائيات التي تم الحصول عليها .

الـفصــل الثـــــــانـــــي: الاطار النظري و الدراسات السابقة

تمهيـد :

يعتبر الجهاز المصرفي القلب النابض لاقتصاد أي دولة، فهو ميزان التقدم الاقتصادي لها لما يتمتع به من موارد مالية كبيرة، وانتشار واسع لفروعه، فهو يمد النشاط الاقتصادي بالتمويل اللازم لتنشيطه وتطويره وهذا ما أدى بالسلطات العمومية إلى التفكير في إدخال إصلاحات عميقة على الجهاز المصرفي.

لقد تجلى الإصلاح المصرفي في الجزائر بوضوح خاصة بعد صدور قانون النقد والقرض بموجب القانون رقم:**90-10** المؤرخ في: **14 أفريل 1990** والذي اندرج ضمن مسار الإصلاحات الاقتصادية والمصرفية قصد تعزيز مسار التحول الاقتصادي الذي باشرته الجزائر منذ مطلع التسعينات، ويمثل الإصلاح المصرفي الحلقة الرئيسية ضمن سلسلة الإصلاحات التي انتهجتها السلطات العامة في الجزائر.

إن المشكلة الرئيسية التي تقف كحاجز أمام عملية التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة في الدول النامية وبالإشارة الى الجزائر بشكل خاص ، هي افتقارها إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال. ويعتبر الجهاز المصرفي وخاصة البنوك بمختلف أشكالها وأنواعها أحد أهم المصادر الممولة للتنمية الاقتصادية، إلا أن هذا الأخير يواجه العديد من التحديات في ذلك.

ففي هذا الفصل تطرقنا الى دراسة المتغير الأول (**اصلاحات النظام المصرفي الجزائري**) حيث قمنا بوضع العديد من العناوين الفرعية لدراسته ثم المتغير الثاني (**تحديات التمويل المصرفي للتنمية الاقتصادية**) و قمنا كذلك بوضع العديد من العناوين الفرعية و التوصل الى العلاقة بينهم .

1- الاتجاه العام لتطور نظام التمويل قبل الاصلاحات المالية والمصرفية لسنة 1990:

في الفترة الممتدة من سنة الاستقلال 1962 إلى غاية سنة 1986 تميز النظام المصرفي بتنظيم خاص، وقواعد محددة للأداء، تستند إلى أيديولوجية و فلسفة عامة ارتكزت عليها كل منطلقات التنمية الوطنية وكانت أساسا لكل فعل اقتصادي.

1-1 نشاطات التمويل ودور النظام البنكي خلال الفترة 1962-1970

ورثت الجزائر غداة الاستقلال نظاما بنكيا يتجاوز العشرين بنكا، ولقد كان من الأهداف الأساسية للجزائر المستقلة في الميدان المالي هو تأميم هذا النظام البنكي الأجنبي و تأسيس نظاما بنكيا تسيطر عليه الدولة و يضطلع بتمويل التنمية الوطنية، ولقد بدأت نواة تشكل النظام المصرفي تاجزائري من خلال إضفاء السيادة على المؤسسات المالية الموجودة، وذلك من خلال إنشاء الدولة للبنك المركزي الجزائري(القانون رقم-62 441 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962).

ومن الأسباب التي كرست هذه الرؤية ودعمت هذا التوجه وسرعت هذا المسار هو رفض البنوك الأجنبية فيما بعد بتمويل عمليات الاستثمار التي تقوم بها المؤسسات الوطنية و اقتصارها إلى حد كبير على تفضيل تمويل عمليات الاستغلال للمؤسسات التي تتمتع بملاءة مالية جيدة و تمويل عمليات التجار الخارجية وقد وجد البنك المركزي نفسه في غالب الأحيان عاجزا عن التحكم في هذه البنوك و إلزامها على القيام بتمويل الاقتصاد الوطني .

وقد تم اتخاذ قرار تأميم البنوك الأجنبية في عام 1966 حيث أسست على إثره بنوك وطنية ملكها الدولة، وتكرس نشاطها لتمويل التنمية الوطنية حيث يقوم بتمويل مجموعة من قطاعات الاقتصاد الوطني، و من الملاحظ أن هدف السلطات من وراء كل ذلك هو التحكم في الموارد المالية والوطنية وتوظيفها من اجل بناء أسس الدولة الجزائرية وإقامة تنمية وطنية سريعة ومستقلة، حيث كانت الفلسفة التي قام عليها النظام الاقتصادي الوطني الذي يرتكز على التخطيط المركزي المسند إلى مبادئ وقواعد النظام الاشتراكي، فكل القرارات المتعلقة بالاستثمار، الإنتاج و التوزيع وأيضا التمويل تتخذ بطريقة إدارية ، فالبنك في الحقيقة لم يكن له الخيار في اختيار التمويلات التي يراها مناسبة، فالقاعدة العامة تقتضي أن البنك يمول أي مشروع معتمد في الخطة متى قدمت المؤسسة صاحبة المشروع خطة التمويل اللازمة، ومن هنا نلاحظ أن القرار التمويلي يرتبط بالقرارات المتخذة على مستوى هيئة التخطيط التي تقوم بنفسها بتقدير الجدوى الاقتصادية و الاجتماعية للمشروع.[1]

---

[1] أيمن عبد الرحمان ، تطور النظام المصرفي الجزائري، دار بلقيس للنشر ص 30.

2-الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة ،2004 ص 199.

3-علي بطاهر ،اصلاحات النظام المصرفي الجزائري و آثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية، جامعة الجزائر2006

وعليه فإن واقع التمويل خلال الفترة بعد الاستقلال يتعلق بالبحث عن كيفية ضمان استمرار تمويل النشاط الاقتصادي أمام شح الموارد المالية من جهة ، وعدم قيام القطاع البنكي بدوره التمويلي من جهة ثانية، وفي هذا المجال نسجل تدخل الخزينة و حتى البنك المركزي في عملية تمويل القطاع الفلاحي بينما اتجه دور الصندوق اجلزائري للتنمية نحو ضمان تمويل عمليات الاستثمار التي تقوم بها المؤسسات الصناعية المسيرة ذاتيا و المؤسسات العمومية.

الشكل 01 :هيكل الجهاز المصرفي و المالي في الفترة الممتدة من 1962 –1970

المصدر : مذكرة نيل شهادة الماستر في الحقوق تطور النظام المصرفي في التشريع الجزائري[1]

[1]أيمن عبد الرحمان ، تطور النظام المصرفي الجزائري، دار بلقيس للنشر ص33

–2الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة ،2004

1-2 مراجعة علاقات التمويل على ضوء الإصلاح المالي لسنة1971

جاء الاصلاح المالي لسنة 1971 في اطار المخطط الرباعي الأول 1970-1973 لهدف ازالة الاختلال وتخفيف الضغط على الخزينة العمومية في تمويلها للاستثمارات كما أجبر قانون المالية المؤسسات العمومية على مركزة حساباتها الجارية وكل عمليتها الاستغلالية على مستوى بنك واحد تحدده الدولة حسب اختصاص البنك في القطاع كما حمل الاصلاح المالي لعام 1971 رؤية جديدة لعلاقات التمويل وحدد أيضا طرق تمويل الاستثمارات العمومية المخططة :

- قروض بنكية متوسطة الأجل تتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي.
- قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة مثل البنك الجزائري للتنمية.
- التمويل عن طريق القروض الخارجية المكتسبة من طرف الخزينة والبنوك التجارية والمؤسسات.

يتم التمويل البنكي للمؤسسات العمومية بقيام هذه الأخيرة بتوطين كل عملياتها المالية في بنك واحد من بين البنوك التجارية الثلاثة : البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، وحتى يمكنها متابعة ومراقبة التدفقات النقدية لهذه المؤسسات وتقوم كل مؤسسة بفتح حسابين لها في البنك الذي وطنت فيه عملياتها المالية حيث الحساب الأول يستعمل لتمويل نشاطات الإستثمار والثاني لتمويل نشاطات الإستغلال.

كما تم في إطار الاصلاح المالي لسنة 1971 ما يلي:

- إلغاء التمويل الذاتي للمؤسسات وارغامها على ايداع كل اموالها في البنك حتى تتمكن الدولة من تخطيط مركزي يتحكم في كل الموارد.
- الحصول على تصريح من البنك المركزي من أجل حصول المؤسسات على قروض خارجية.
- مركزية قرارات الاستثمار والتي تعتبر من صلاحيات جهاز التخطيط.

ولكن ابتداء من سنة 1978 تم التراجع عن هذه المبادئ التي جاء بها اصلاح 1971 حيث تم إلغاء تمويل المؤسسات بواسطة القروض البنكية متوسطة الأجل وحلت الخزينة محل النظام البنكي في تمويل الاستثمارات العموميه المخططة بواسطة القروض طويلة الأجل وقد أدت هذه السياسة غالبا إلى اختزال وظيفة البنوك ودورها في اطار محاسبي وأصبحت نشاطاتها تبتسم بالسلبية في توزيع القروض أمام تعاظم دور الخزينة في هذا المجال.[1]

[1] المادة 07 من الأمر رقم -70 93 المؤرخ في: 31/12/1970 المتضمن قانون المالية لسنة 1971 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 109 ص: 1691

-2أيمن عبد الرحمان ، تطور النظام المصرفي الجزائري،مرجع سبق ذكره دار بلقيس للنشر ص49

وتماشيا مع سياسة إعادة الهيكلة التي باشرتها الدولة، فقد تم على إثرها إعادة هيكلة البنوك وإضفاء المزيد من التخصص في مجال نشاطها، فتم إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري باعتبارهما أكبر بنكين في تلك الفترة حيث انبثق عنهما بنكان هما:

- بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR
- بنك التنمية المحليةBDL

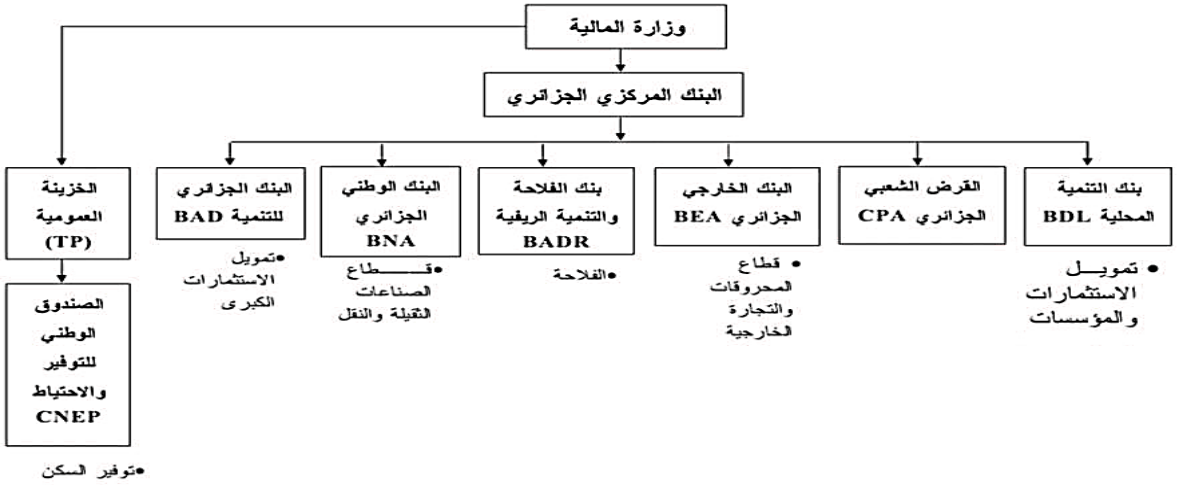

الشكل رقم 02 :هيكل الجهاز المصرفي و المالي قبل القانون البنكي 19-08-1986

المصدر :مذكرة حمديش مجيد مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر3

1_3 عمليات الإصلاح الاقتصادي و المالي لسنة 1986-1990 :

انطلقت الإصلاحات الهيكلية للقطاع الإقتصادي في الثمانينات حيث قررت الجزائر التوجّه من الإقتصاد الموجّه مركزيّا إلى اقتصاد السوق حيث عرفت صعوبات مالية نتيجة انخفاض إيرادات الدولة من العملة الصعبة بسبب تدهور أسعار المحروقات وانخفاض قيمة الدولار الأمر الذي أدى الى توقف المخططات التنموية والدخول ضمن مرحلة التفكير في إعاده النظر في مبادئ التسيير الاقتصاد ليتسع برنامج الإصلاح مع بداي سنه 1986 ليشمل تغيير نظام التسير الاداري للاقتصاد الذي كان سائدا الى نظام يعطي شيء من الإستقلالية والتوجه نحو اقتصاد السوق.[1]

[1]لدكتور كمال، زيتوني مطبوعة في مقياس النظام المصرفي الجزائري ، جامعة المسيلة 2016-2017.

-2حمديش مجيد،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر3 ، 2012ص 45.

-3أيمن عبد الرحمان ، تطور النظام المصرفي الجزائري، مرجع سبق ذكره. دار بلقيس للنشر ص65-68.

حيث عملت هذه الاصلاحات الى تنشيط آلية القرض وإعطاء دور أكثر للمجلس الوطني للقرض وذلك عبر قانون القرض والبنك تحت رقم 12-86 المتعلق بنظام البنوك والقروض والذي يكمن هدفه الأساسي في تحديد بوضوح دور البنك المركزي والبنوك التجارية كما تقتضيه قواعد وبنود النظام المصرفي ذو المستويين وهكذا أصبحت سياسة الائتمان المصرفي تخضع لمتطلبات وحاجات الإقتصاد الكلي وليس لاحتياجات المؤسسات الأمر الذي نتج عنه نوع من الاستقلالية والمرونة في تعديل أسعار الفائدة الإسمية المطبقة من طرف المصارف مع ضبط وتعديل اجراءات التعامل مع المؤسسات فيما يتعلق بشروط منح الائتمان وكان نتيجه لذلك تم تقليص دور الخزينة المتعاظم في تمويل الاستثمارات واشراف الجهاز المصرفي في تمويل الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية إلى أن القانون لم يضع آليات تنفيذ ذلك.

2_ مسار النظام المالي المصرفي الوطني في إطار قانون النقد و القرض 10-90 وما بعده:

نظرا للأحداث التي عرفتها نهاية فترة الثمانينات بدأ التمهيد لبناء اقتصاد يعتمد على آليات السوق فكان البدء من تطوير الجهاز المصرفي الجزائري تماشيا مع الاصلاحات الاقتصادية ككل لهذا جاء قانون النقد والقرض الذي أعاد التعريف كلية لهيكلة الجهاز المصرفي الجزائري، وجعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريع المصرفي الساري المفعول في البلدان الاخرى لاسيما البلدان المتطورة.

2-1 دوافع الإصلاحات المصرفية في الجزائر:

إن المبررات التي أدت إلى الإصلاح المصرفي في الجزائر متعددة ومتنوعة ونعرض منها :

- **دوافع نقدية:** فلقد أصبحت الحاجة ملحة وضرورية لإجراء مراجعة جذرية للنصوص القانونية التي تحكم النشاط المصرفي في الجزائر على الوجه الذي يتناسب مع التطورات الحاصلة على الصعيد الداخلي والخارجي بما يسمح البنوك من أداء دورها بفعالية، وبما يسمح للسلطات النقدية من إدارة السياسة النقدية بصرامة
- **دوافع اقتصادية:** تعتبر البنوك مؤسسات تقوم بوظيفة الوساطة المالية، وتلعب دورا هاما في تمويل التنمية ونظرا لحساسية هذا الدور، فإن أي إصلاح اقتصادي لا يكتمل ما لم يواكبه إصلاح في النظام المصرفي والمالي بما سيسمح من تمكين البنوك من أداء دورها كاملا في تجميع الموارد وتخصيها نحو المشاريع والأنشطة الإقتصادية بفعالية.[1]

[1] القانون 10-90 المؤرخ في: 14/04/1990 المتضمن قانون النقد والقرض الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد ،16 بتاريخ: 18/04/1990 .

-2حمديش مجيد،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر3 ، 2012ص 51-55.

- **دوافع تقنية:** ترتبط هذه الدوافع بالتطورات التقنية التي حدثت في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتوظيفها في مجال الصناعة المصرفية، والتوسع في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية وتحديث وعصرنة أنظمة الدفع والربط الشبكي بين البنوك وإدخال أنظمة المقاصة الالكترونية.

2_2 مبادئ قانون النقد والقرض:

كرس قانون النقد والقرض أفكار ومبادئ جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه ونظرا لأهمية هذه المبادئ التي يقوم عليها ارتأينا أن نتعرض إليها:[1]

- **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:** في نظام التخطيط المركزي كانت القرارات النقدية تتخذ على أساس كمي حقيقي وتبعا لذلك لم تكن أهداف نقدية بحتة بل الهدف تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج المخططة، وقد تبنى القانون 90-10 مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقية والنقدية. وعليه يتم تحقيق الأهداف النقدية بصفة واضحة وبناء على الوضع النقدي السائد والذي يتم تقديره من طرف هذه السلطة ذاتها.
- **الفصل بين الدائرة النقدية وميزانية الدولة:** كانت الخزينة تعتمد على الاصدار النقدي في السابق، أما الهيكلة الجديدة سمحت بالاعتماد على مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة الميزانية وذلك بعد تبني قانون النقد والقرض والكف من الإصدار النقدي في سبيل تمويل عجز الميزانية.
- **الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض:** همش النظام البنكي السابق إذ كان يقتصر دوره على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات، وكانت الخزينة تتولى عملية تمويل الاستثمارات ولهذا تفطن قانون 10/90 لهذه المشكلة حيث أبعد الخزينة عن منح القروض ليبقى يقتصر على تمويل استثمارات مخططة من طرف الدولة ابتداء من سنة 1990 أصبح النظام البنكي هو المسئوول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية.
- **إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة :** كانت السلطة النقدية سابقا مشتتة في مستويات عديدة، فوزارة المالية تتحرك على أساس أنها السلطة النقدية، والخزينة كانت تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي محتكرا

[1] القانون 10-90 المؤرخ في: 14/04/1990 مرجع سبق ذكره، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، بتاريخ :18/04/1990 ص: 520.

2-د.كمال زيتوني، مطبوعة في مقياس النظام المصرفي الجزائري ،مرجع سبق ذكره جامعة المسيلة 2017ص07.

الاصدار النقود فقط. ولذلك جاء قانون 10/90 ليلغي تعدد في مراكز السلطة النقدية وذلك بإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن أي جهة ووضعت في هيئة جديدة هي مجلس النقد والقرض.

- **وضع نظام بنكي على مستويين:** كرس قانون النقد والقرض مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين، ويعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقروض، وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنكا للبنوك، يراقب نشاطها ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على السياسات الاقراضية للبنوك وفقا لما تقتضيه الوضع النقدي، وبموجب ترأسه للنظام النقدي وتواجده فوق كل البنوك، بإمكانه أن يحدد القواعد العامة للنشاط البنكي ومعايير تقييم هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقدية.

3-أهداف قانون النقد والقرض:

يشكل القانون رقم 90-10 الصادر في 14- 04- 1990، والمتضمن قانون النقد والقرض، نقطة تحول نوعية في مسار النظام المصرفي الجزائري، وتتمثل الأهداف الأساسية لقانون النقد والقرض ما يلي :

-ضبط العلاقة بين بنك الجزائر والذي كان يسمى من قبل بالبنك المركزي الجزائري وبين الخزينة العمومية، بعدما كان هذا الأخير أداة لتمويل الخزينة دون قيود؛

-منح صلاحيات أكبر لبنك الجزائر من أجل إقامة نظام مالي ومصرفي أكثر استقرارا، وذلك من خلال إنشاء مجلس للنقد والقرض (كسلطة نقدية) ومنحه صلاحيات واسعة لمراقبة أعمال البنوك والمؤسسات المالية، وقد تم في هذا الصدد إصدار تعليمة بنك الجزائر الخاصة بقواعد الحذر في تسيير المؤسسات المصرفية والمالية؛

-منح استقلالية أكبر لبنك الجزائر عن السلطة التنفيذية، حيث أصبح يؤدي دور المستشار للحكومة، كما أن هذه الاستقلالية تعني تحميل مؤسسة الإصدار المسؤولية عن الاستقرار النقدي، بالتالي مساءلتها من طرف نواب الشعب (وليس الحكومة) بعد عرض المحافظ لتقريره السنوي في المجلس الشعبي الوطني؛

-فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في القطاع المالي والمصرفي بعدما كان حكرا على القطاع العام، وهو ما يترجم هدف دعم الوساطة المالية وخلق جو من المنافسة.[1]

- [1] د.كمال زيتوني مطبوعة في مقياس النظام المصرفي الجزائري ،مرجع سبق ذكره جامعة المسيلة 2017ص07.

3_ تطورات الجهاز المصرفي الجزائري بعد قانون النقد والقرض 90-10:

يعد قانون النقد والقرض من بين أهم الاصلاحات الأساسية في النظام المصرفي الجزائري إلى أنه وفي مرحلة تطبيقه تجلت مجموعة من الثغرات القانونية وللقضاء على هذه ألخيرة قامت السلطات الجزائرية بتعديله ليتماشى ومختلف المتغيرات االقتصادية السائدة.[1]

الشكل 03 :هيكل الجهاز المصرفي و المالي بعد اصلاحات 1990

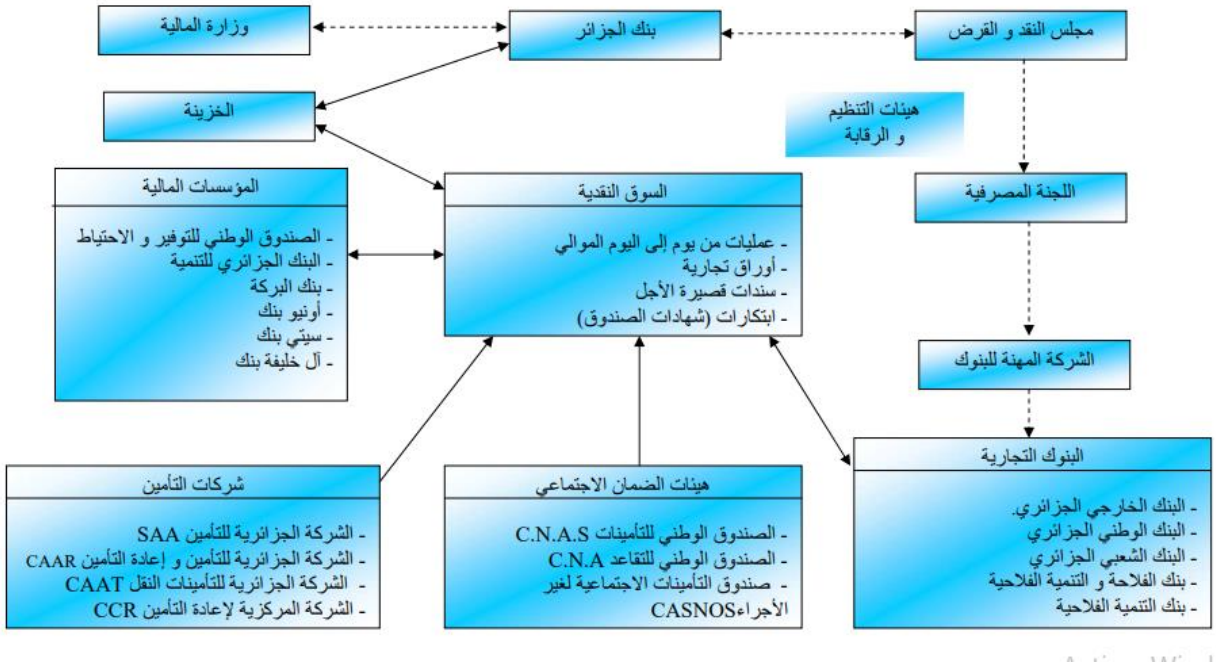

المصدر : مذكرة نيل شهادة الليسانس قسم علوم اقتصادية دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل الاقتصاد الوطني.

3_1 أهم التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض 90-10:

3_1_1 الأمر 01-01 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 90-10:

جاء أول تعديل لقانون النقد والقرض 90-10 عن طريق أمر رئاسي، وهو المر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 ،حيث مس هذا التعديل الجوانب الادارية فقط في تسيير البنك المركزي دون المساس بصلب القانون وموارده المطبقة، حيث جاء هذا التعديل من خلال:

1المادة 03 من الأمر -01 01 المؤرخ في: 27 فيفري ،2001 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد ،14 بتاريخ: ،28/02/2001 ص.04

2حمديش مجيد،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر3 ، 2012 .

3د.كمال زيتوني، مطبوعة في مقياس النظام المصرفي الجزائري ،مرجع سبق ذكره جامعة المسيلة 2017ص09.

- تنص المادة 02 من الأمر 01-01 المتممة للمادة 23 من القانون 90-10 حيث يتولى تسيير البنك المركزي وإدارته ومراقبته على التوالي محافظ يساعده ثالث نواب، ومحافظ ومجلس الإدارة ومراقبان.[1]

- وتنص المادة 03 من الأمر 01-01 على عدم خضوع وظائف المحافظ ونوابه إلى قواعد الوظيفة العمومية، كما أن القانون الجديد ألغى الاستشارة الوجوبية للحكومة لمحافظ البنك، كما لم يتم تحديد مدة الخبراء (خارج موظفي البنك) الذين يستعين بهم المحافظ، كما لا يمكن للمحافظ أو نوابه أن يمارسوا أي نشاط أو وظيفة أو مهنة مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم ماعدا تمثيل الدولة لدى مؤسسات دولية ذات طابع مالي أو نقدي أو اقتصادي، كما لم تحدد مدة منصب المحافظ ونوابه.[2]

-بموجب الأمر 01-01 تم تعديل مكونات مجلس النقد والقرض وذلك بفصله إلى هيئتين تتمثل الاولى في مجلس الادارة الذي يقوم على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون، ومجلس النقد والقرض الذي كلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة بنك الجزائر.

إلى أن هذا التعديل لم يكن له أثر كبير ولم يأت بتغيير كبير على نشاط بنك الجزائر، فاضطرت السلطات إلى إحداث إصلاح آخر تمثل في الأمر 03-11.

3_1_2 الأمر 03-11 الذي يلغي 90-10:

أصدرت السلطات االمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض في 26 أوت 2003 حين لاحظت الضعف الذي لازال يميز أداء الجهاز المصرفي الوطني خاصة بعد فضائح البنوك الخاصة (بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي)، فتم من خلال هذا الأمر إضافة عضوان في مجلس النقد والقرض من أجل تدعيم الرقابة، معينان من طرف رئاسة الجمهورية وتابعين لوزارة المالية، وهذا لتحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

- ✓ تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل من خلال الفصل بين صلاحيات مجلس الادارة وصلاحيات مجلس النقد والقرض، وتوسيع صلاحيات المجلس في مجال السياسة النقدية وسياسة الصرف والتنظيم و الاشراف، وكذا تقوية استقلالية اللجنة المصرفية.

-المادة 03 من الأمر -01 01 المؤرخ في: 27 فيفري ،2001 مرجع سبق ذكره الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد ،14 بتاريخ: 28/02/2001، ص05

2- حمديش مجيد،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر3 ، 2012.

- ✓ تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي عن طريق إعلام مختلف المؤسسات الدولية بتقارير دورية اقتصادية ومالية، وإنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لإدارة الأرصدة الخارجية والمديونية الخارجية، وتحقيق سيولة أفضل في تداول المعلومات المالية.
- ✓ تهيئة الظروف من أجل حماية أفضل للبنوك وادخار الجمهور وهذا من خلال تقوية شروط منح الإعتماد للبنوك، وتعزيز شروط سير مركزية المخاطر.

لقد ساهم هذا الأمر فعال في إدراج قواعد السوق وتوظيف أسس جديدة للعلاقة بين البنوك والزبائن، كما ساعد في التطهير المالي وأعطى دعما جديدا للاستثمار الأجنبي من خلال عدة إجراءات كإعطاء كل الصلاحيات لبنك الجزائر في تحديد شروط فتح فروع بنوك أجنبية في الجزائر.

3_1_3 تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2017:

جاء هذا التعديل في نص المادة االأولى من القانون الصادر في 12 أكتوبر 2017 ،والذي ينص على تعديل المادة 45 من قانون النقد والقرض كما يلي:المادة 45 مكرر: بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة يقوم بنك الجزائر، ابتداء من دخول الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي ولمدة 5 سنوات، بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة علي وجه الخصوص في:

- ✓ تغطية احتياجات تمويل الخزينة.
- ✓ تمويل الدين العمومي الداخلي.
- ✓ تمويل الصندوق الوطني للاستثمار" .

للتذكير فإن البنك قبل هذا القانون الاستثنائي لم يكن بإمكانه شراء سندات الخزينة بشكل مباشر، وهذا بغرض تنفيذ برنامج الاصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية لتحقق في نهاية الفترة:

- ✓ توازنات خزينة الدولة.
- ✓ توازن ميزان المدفوعات.

-1الأمر 17/01 الصادر في 26/08/2017 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد57 .

-2محلوس زكية، أثر تحرير الخدمات المصرفية علي البنوك العمومية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الإقتصادية،مرجع سبق ذكره جامعة الجزائر3 ص 122

3_2 الهيكل الحالي للجهاز المصرفي الجزائري:

شهدت المنظومة المصرفية توسعا واضحا في الفترة الأخيرة، فإلى جانب البنوك العمومية الستة، وصل عدد البنوك المعتمدة إلى 26 بنكا، ومؤسسة مالية، والشكل الموالي يوضح الهيكل الحالي للجهاز المصرفي الجزائري يتكون الجهاز المصرفي من ثلاثة قطاعات أساسية وهي البنوك والمؤسسات المالية ومكاتب التمثيل كما يلي:[1]

الشكل رقم 04 : هيكل الجهاز المصرفي الحالي (البنوك والمؤسسات المالية والمكاتب)

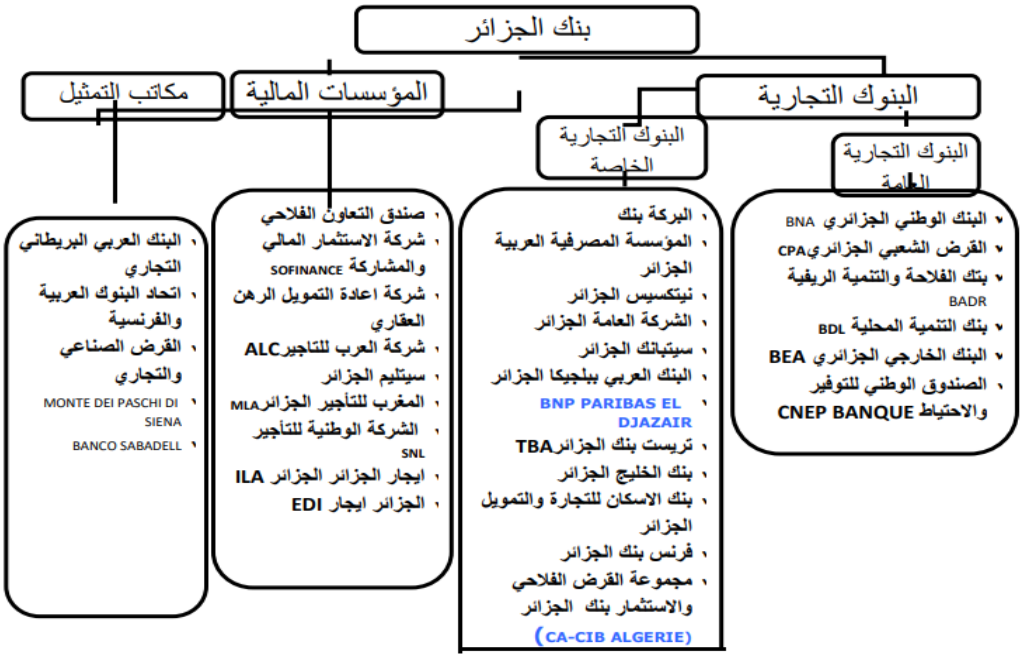

المصدر : بنك الجزائر **https://www.bank-of-algeria.dz/ar**

3_3 مشاكل و واقع الاصلاحات في الجهاز المصرفي الجزائري:

إن طريق الإصلاحات الذي تخوضه الجزائر لاسيما على مستوى إصلاح النظام المصرفي قد قطع أشواطا معتبرة في اتجاه ما يستلزم من ضرورات للاندماج في الاقتصاد العالمي والأخذ بمقوماته والانسجام مع توجهاته، لكن بالمقابل يواجه القطاع المصرفي صعوبات تجعل منه يفتقد المهنية والفعالية والتجارية وغياب المنافسة والديناميكية ويمكن أن نحصر هذه الصعوبات التي يعاني منها الجهاز المصرفي ضمن العناصر التالية:

1- المصدر :اطلع على الموقع الالكتروني https://www.bank-of-algeria.dz/html/banque يوم2023/02/28 على الساعة 23:55

2- محلوس زكية، أثر تحرير الخدمات المصرفية علي البنوك العمومية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الإقتصادية،مرجع سبق ذكره جامعة الجزائر3 ص 122

3_3_1 الوضعية القانونية للبنوك الجزائرية:

تعرف البنوك الجزائرية أزمة تنظيم، فالبنوك مؤسسات عمومية اقتصادية يتعين عليها أن تنفذ توجهات الدولة المالكة، وبوصفها بنوك تجارية فهي تخضع للقانون حول النقد والقرض وتشرف عليها الدولة المنظمة وباعتبارها شركات ذات رؤوس أموال تلتزم باحترام قواعد القانون التجاري ويتسم التشريع البنكي بانعدام الانسجام بين النصوص والتناقض أحيانا ووجود ثغرات قانونية، ينتج عنها صعوبات في تحليل المشاكل القانونية للبنوك وتضع هذه القواعد التنظيمية البنوك في قلب تناقضات الدولة التي تلعب دور المساهم الوحيد والدائن والمدين والفاعل الاقتصادي في آن واحد.

3_3_2 عالقة البنوك بالخزينة العامة:

في إطار عمليات التطهير المستمرة التي ألقيت على عاتق البنوك وجدت المؤسسة البنكية نفسها أمام إشكال يعترض عملية التسيير فيها ويثقل كاهلها والذي يتمثل في إصدار الخزينة العمومية لسندات على مدى عشرين سنة مقابل حقوق البنوك على المؤسسات العمومية، مما أثار مشاكل على مستوى ميزانية البنوك وسيولتها، بتجميد أصولها بالنظر إلى آجال السندات ومكونات محافظها، ونجم عن ذلك عجز البنوك في مجال تحليل الأداء والفعالية نظرا للنقص الواضح وغير الكافي في تخصيص المؤمنات المقابلة لهذه الحقوق، أضف إلى ذلك أن معدل الفائدة الذي تدره هذه السندات يقدر بـ 5 %والذي لايتناسب إطلاقا مع تكلفة الموارد المالية التي تتحملها معظم البنوك في إطار عملية إعادة التمويل عن طريق السحب على المكشوف.

3_3_3 ضعف تسيير البنوك:

فرض قانون النقد والقرض على النظام المصرفي الالتزام ببعض القواعد التي يجب احترامها من قبل جميع الهيئات المالية، حيث أنها تضع حدود امام البنوك فيما يخص منح القروض وتؤثر بشكل واضح وعميق على كل ما يصدر من قرارات تتعلق بمجال التسيير البنكي، ويتميز التسيير في البنوك بما يلي:[1]

- ضعف مناهج تحليل درجة الخطر.
- تباطؤ في طرق العمل والإجراءات.
- ضعف عمليات المراقبة.

[1] - الدكتور كمال، زيتوني مطبوعة في مقياس النظام المصرفي الجزائري ،مرجع سبق ذكره جامعة المسيلة 2017.

وفي مجال تحليلها للأخطار تواجه البنوك نقص الشفافية والدقة للحسابات المقدمة إليها ولضعفها في التحكم في تقنيات الهندسة المالية، وعدم احترام معايير تسيير القروض البنكية، فعلى سبيل المثال تنص إحدى هذه النسب على أن مبلغ السحب على المكشوف لمؤسسة ما لا يتجاوز شهرا من رقم أعمالها، في حين أن بعضها يعاني سحب على المكشوف هيكليا يوافي السنة من رقم أعمالها أضف إلى ذلك النقص الكبير للمؤمنات الموجهة لمخاطر القرض وهذا ما يفسر هامشية درجة المخاطر، وكون عدم تسديد المؤسسات العمومية لديونها يدخل ضمن تقاليد التسيير في الجزائر.

3_3_4 عراقيل اجتماعية وثقافية:

إن نقص الحس الاقتصادي وغياب الثقافة البنكية في المجتمع من عواقبه استحالة استجابة الجمهور لنداء البنوك عن طريق إيداع أموالهم فيها، وبالتالي تجميع الموارد الضرورية لأي بنك في عملية الاقراض، مما ينعكس سلبا على دور البنوك، فيعيق تمويل الاقتصاد والتنمية، فافتقاد سياسات إعلامية وتعليمية تعنى بهذا الميدان، ساهمت بقسط كبير في الجهل ونقص الوعي بآليات عمل النظام المصرفي وفلسفة سيره وبعده الاقتصادي. وقد يرجع ضعف الثقافة البنكية داخل البنوك نفسها إلى إطاراتها وموظفيها الذين يعانون من نقص في التكوين، الأمر الذي يؤثر في أداء وفعالية البنوك كطرف أساسي في النشاط الاقتصادي وكركيزة لتحقيق التنمية.

4_ ماهية التنمية الاقتصادية :

تعتبر التنمية الاقتصادية عديدة الأهداف، تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان وتوفير أسباب الحياة الكريمة لهم، فالناس في المناطق المتخلفة لا ينظرون إلى التنمية باعتبارها غاية في حد ذاتها، وإنما ينظرون إليها أنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى، والوسيلة دائما يجب أن تكون في خدمة الغايات والأهداف وليس العكس .

4_1 تعريف التنمية الاقتصادية:

في البدء في مفهوم التنمية لابد من التمييز بين النمو والتنمية الاقتصادية، فالنمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما، خلال فترة زمنية معينة، ويعكس النمو التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي والعكس صحيح .[1]

[1] د. كمال زيتوني، مطبوعة في مقياس النظام المصرفي الجزائري ،مرجع سبق ذكره جامعة المسيلة 2017.

2- كمال بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، 1998 م.ص23.

أما التنمية فتعني إحداث تغيرات جذرية في بعض المتغيرات الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق معدلات نمو فيها أسرع من معدلات نموها الطبيعي، وإذا كان النمو الاقتصادي ينحصر تأثيره في الجانب الاقتصادي أو في قطاع معين، فالتنمية تعني إحداث تغيرات جذرية في كافة المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية والثقافية.

وقد اختلفت مفاهيم التنمية الاقتصادية باختلاف المدارس والفترات الزمنية واختلاف وجهات النظر :

– فقد عرفها "مانير بالدوين" بأنها :"عملية يتم من خلالها زيادة الدخل الوطني الحقيقي وخلال فترة زمنية معينة".

–وعرفها" Berger Kindle" بأنها :"الزيادة في الناتج القومي وخلال فترة زمنية معينة، مع ضرورة إحداث تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الاقتصادية القائمة.

–وعرفها" Koldor Nicolass" بأنها :"مجموعة من إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة وموجهة لتغيير بنية وهيكل الاقتصاد الوطني، وتهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن تستفيد منها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع.

–وعرفها "كولين كلارك" بأنها :" الزيادة في الرفاه الاقتصادي لأفراد المجتمع."

–وعرفها "زكي الشافعي" بأنها :"ما هي إلا تغير بنياني ودفعة قوية لإستراتيجية ملائمة."

وكتنسيق بين هذه النقاط نلخص إلى التعريف الآتي : التنمية الاقتصادية هي مجموعة السياسات التي يتبعها مجتمع معين استنادا إلى قواه الذاتية وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي مع ضمان تواصل هذا النمو و (تواصله) توازنه لفترة طويلة من الزمن لتلبية حاجات الأفراد وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية[1].

[1]– د.كمال بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، 1998 م ص23.

2– مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة " جامعة الوادي. الجزائر. المجلد .04 العدد .02 .2020ص85.

3–عادل خليفة، اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية، رؤية جديدة، دار المنهل اللبناني، لبنان، الطبعة الأولى ، ،1996 ص: 141

4_2 أهداف التنمية الاقتصادية : تتجلى هذه الأهداف فيما يلي :

4_2_1 زيادة الدخل الوطني الحقيقي :

ويمكن القول بأن زيادة الدخل الوطني الحقيقي أيا كان حجم هذه الزيادة (في الدخل) أو نوعها تعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية وأهمها على الإطلاق في الدول النامية، وتقصد زيادة الدخل القومي الحقيقي النقدي أي ذلك الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية (الكلية) المختلفة في خلال فترة زمنية معينة، وزيادة الدخل القومي الحقيقي تحكمه عوامل معينة كمعدل الزيادة في السكان وإمكانيات البلد المادية والفنية .

4_2_2 رفع مستوى المعيشة:

يحدث هذا عندما يزيد عدد السكان بنسبة أقل من الزيادة في الدخل الوطني، كما يمكن أن يرفع مستوى معيشة السكان بالتوزيع العادل للدخل الوطني على الأفراد، وكذا بزيادة متوسط ودخل الفرد حتى يتسنى له رفع مستوى المعيشة فزيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة الدخل القومي تجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد ومن ثم انخفاض مستوى معيشته، ومن هنا نجد أن هدفها كرفع مستوى المعيشة، إنما هم من أهم الأهداف التي يجب أن تعمل التنمية الاقتصادية في تحقيقيه في كافة البلاد المتخلفة التي تقوم بتنمية مواردها الاقتصادية، ولعل اقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشة الفرد هو متوسط ما يحصل عليه من دخل، فكلما كان هذا المتوسط مرتفع كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى معيشته والعكس صحيح .

4_2_3 تقليل التفاوت في الدخل والثروات :

يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات هدفا من الأهداف الاجتماعية لعملية التنمية الاقتصادية، فأغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض الدخل القومي، ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد، تعاني أيضا من اختلالات في توزيع الدخول والثروات، فقد تستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة، بينما تعاني غالبية السكان من الفقر وانخفاض مستوى دخولهم مما يؤدي إلى تدني المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي .[1]

[1]-كمال بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، 1998 م.ص25.

2- مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة " جامعة الوادي. الجزائر. المجلد .04 العدد .02 .2020ص86.

3-عادل خليفة، اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية، رؤية جديدة، دار المنهل اللبناني، لبنان، الطبعة الأولى ، ،1996 ص: 143

4_2_4 تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني:[1]

في الدول النامية يغلب قطاع الزراعة عل القطاع الصناعي، حيث يعتبر الإنتاج الفلاحي مصدر عيش للغالبية من السكان، وتلعب الزراعة الدور الأساسي للقطاعات الأخرى في كونها مصدر من مصادر الدخل الوطني، ولهذا يجب أن يراعي القائمون على عملية التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة هذا الجانب، ويعملون على تخصيص نسبة معتبرة من موارد الدولة للنهوض بالصناعة سواء كان بإنشاء صناعات جديدة، أو التوسع في الصناعات القائمة، وذلك للتمكن من القضاء على بعض المشاكل كتخلف القاعدة الإنتاجية الصناعية، وضعف درجة التشابك بين القطاعات وهيمنة قطاع واحد، التي تثيرها سيطرة بعض القطاعات على البنيان الاقتصادي .

4_3 مقاييس التنمية الاقتصادية : توجد ثلاث معايير رئيسية لقياس التنمية :

4_3_1 معايير الدخل:

يعتبر المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي، ومن الجدير بالذكر أن ضعف الأجهزة الإحصائية في الدول النامية وصعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي والاتفاق على البنود التي تحسب ضمن إجمالي الناتج القومي واختلاف الدول فيما بينها بالنسبة لمعالجة بنود الدخل، كذلك عدم ثبات أسعار الصرف الخارجية واختلاف الأسعار الرسمية عن الأسعار الحقيقية من الأمور التي يتعين أن تؤخذ في الحسبان عند تقدير وتقييم تلك المؤشرات .

أ _الدخل القومي الكلي : يقترح الأستاذ "ميد" Mead "قياس التنمية الاقتصادية بالتعرف على الدخل القومي الكلي وليس نصيب الفرد من الدخل، إلا أن هذا القياس لم يلق في الأوساط الاقتصادية القبول، وذلك لأن زيادة الدخل (أو نقصه) قد لا يؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية (أو سلبية)، فزيادة الدخل القومي لا تعني نموا اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر، ونقص الدخل القومي لا تعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر، كذلك يتعذر الإفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من وإلى دولة .

ب_ الدخل القومي الكلي المتوقع : يقترح البعض قياس التنمية الاقتصادية على أساس الدخل المتوقع و ليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الجولة موارد كامنة غنية، كما يتوفر لها الإمكانيات المختلفة للاستفادة من ثرواتها

[1]-كمال بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، 1998 م.ص74-73.

2- مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة " جامعة الوادي. الجزائر. المجلد .04 العدد .02 .2020ص86.

3-عادل خليفة، اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية، رؤية جديدة، دار المنهل اللبناني، لبنان، الطبعة الأولى ، ،1996 ص: 143

الكامنة إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة يرى بعض الاقتصاديين أن يؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند احتساب الدخل .[1]

جـ_معيار متوسط الدخل : يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم، إلا أن هناك العديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بين هذه الصعاب أن إحصاءات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة، كطلك فإن عقد المقارنات بين الدول المتخلفة أمر مشكوك في صحته ودقت نظرا لاختلاف الأسس والطرق، ويرى عض الاقتصاديين أن الاهتمام بصدد التنمية يتعين أن يوجه إلى التنمية الإنتاجية وليس إلى مستوى المعيشة إلى الدخل المنتج وليس إلى الدخل المنفق، وعلى العكس يرى البعض التمسك بنصيب متوسط الفرد من الدخل باعتباره الذي يجب الأخذ به لأن الهدف النهائي من)1)التنمية هو رفع مستويات المعيشة ومستويات الرفاهية.

2_3_4 المعايير الاجتماعية :

يقصد بها العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعتريها من متغيرات فهناك الجوانب الصحية والجوانب الخاصة بالتغذية وكذا الجوانب لتعليمية والثقافية. وفيما يلي أهمها:

أ_ معايير صحية : من أهم المعايير التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي ما يلي :

- عدد الوفيات لكل ألف من السكان، عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان، فارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء وسوء التغذية.
- معدل توقع الحياة عقد الميلاد، أي متوسط عمر الفرد، فكلما زاد دل ذلك على درجة من التقدم الاقتصادي، وكلما انخفض دل ذلك على درجة من التخلف الاقتصادي.
- كذلك توجد مؤشرات عديدة أخرى نذكر من بينها عدد الأفراد لكل طبيب.

ب_معايير تعليمية : إن أهمية التعليم وأثره الواضح على جانبي الإنتاج والاستهلاك وأن هناك إجماع على أن الإنفاق على التعليم يمثل استثمارا وليس استهلاكا، و أن هذا الضرب من الاستثمار، الاستثمار البشري، يحقق

[1] د. كمال بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، 1998 م.ص78.

2- مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة " جامعة الوادي. الجزائر. المجلد .04 العدد .02 .2020ص88.

عائدا مرتفعا سواء للأفراد أو للمجتمع ككل ومن بين المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي والثقافي :[1]

- نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع.
- نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي وكذلك نسبة المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع.
- نسبة المنفق على التعليم بجميع مراحله (على الجميع) إلى إجمالي الناتج المحلي وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

جـ_معايير التغذية : إن العديد من الدول النامية غير قادرة على توفير الغذاء الأساسي لسكانها مما يؤدي إلى تعرضها إلى نقص التغذية أو سوء التغذية، وما يترتب على ذلك من ضعف قدراتها الإنتاجية ومن ثم انخفاض مستويات الدخول فيها ومن بين المؤشرات التي تستخدم للتعرف على سوء التغذية أو نقصها ما يلي :

- متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية.
- نسبة النصيب الفعلي من السعر الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد

4_3_3 المعايير الهيكلية :

كانت الدول المتقدمة تعمل خلال فترة طويلة على توجيه اقتصاديات الدول النامية نحو إنتاج مواد غذائية وغيرها من المنتجات الأولية، الزراعية والمعدنية حتى يتسنى لها ضمان الحصول على تلك المنتجات الأولية بأسعار ملائمة وكذلك حتى تتمكن من جعل تلك الدول أسواقا لتصريف منتجاتها من السلع المصنوعة، إلا أن الوضع وعلى الأخص من الفترة التالية للحرب العالمية الثانية لم يعد مقبولا لأسباب كثيرة منها ما تعرضت له أسعار المنتجات الأولية من تقلبات انعكس أثرها على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي ومنها استمرار اتجاه معدلات التبادل الدولية إلى غير صالحها وكذلك استمرار تبعيتها الاقتصادية عن طريق الاتجاه نحو التصنيع وذلك لتوسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه إضافة إلى تحقيق زيادة في الدخل ورفع مستويات المعيشة. ترتب على هذا الاتجاه تغيرات واضحة في الأهميات النسبية لقطاعات الاقتصاد المختلفة وعلى توزيع السكان بين الريف والمدينة، كل هذه التغيرات يمكن اتخاذها كمؤشرات للدلالة على درجة النمو والتقدم الاقتصادي. وأهم تلك المؤشرات :

- الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي.
- الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات.

[1]- د كمال بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، 1998 م.ص80.

2 – مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة " جامعة الوادي. الجزائر. المجلد .04 العدد .02 .2020ص89.

- نسبة العمالة إلى القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة[1].

ولا شك أن الاتجاه إلى التصنيع لا بد أن يؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي نتيجة لإسهام الصناعات الجديدة، كما سيؤدي إلى زيادة الصادرات وزيادة فرص العمل.

4-4 أهمية الائتمان المصرفي لتمويل التنمية :

ان أهمية الائتمان المصرفي تتوافق مع درجه النمو والتطور الاقتصادي بحيث أن حاجة النشاط الاقتصادي الى التمويل الضروري تستوجب طلبا مناسبا من الائتمان المصرفي مما يجزم أن الطلب على الائتمان المصرفي هو طلب يعتمد على حاجات القطاعات في التمويل ولهذا فكلما نشطت عمليه التنمية اتسع النشاط الاقتصادي كلما زادت الحاجة الى الائتمان المصرفي.

ان التطورات الاقتصادية خاصة في البلدان المتخلفة أثبتت أن للنظام المصرفي دور كبير في أحداث التنمية الاقتصادية وتأكدت هذه الاهمية من خلال ما قدمه الجهاز المصرفي من خدمات أصبحت واحدة من أهم أسس تمويل التنمية الاقتصادية وبدونها لا يستطيع أي اقتصاد معاصر ان يؤدي وظيفته بكفاءة وفاعلية.

وبما أن الطلب على خدمات النظام المصرفي عموما هو طلب مشتق من حاجة التنمية الاقتصادية لهذا يمكن القول انه كلما اتسعت حدود التنمية كلما زادت الحاجة الى وجود نظام مصرفي اكثر تطورا وهذا يفسر حالة الترابط بين النظام المصرفي وعملية التنمية نفسها التي أساسها قدرة هذا النظام في تحويل الاموال من القطاعات التي تعجز عن وضعها في الاستخدام التنموي الى تلك القادرة على ذلك.

بالاضافة الى ان الائتمان المصرفي يعتبر وسيلة تمويلية مهمة فعرضه واستخدامه داخل الاقتصاد يجب ان يكون في اطار الاستقرار الاقتصادي والمالي اي يكون حجم ما هو مقدم منه متفقا مع الحاجات الفعلية للتنمية الاقتصادية دون ان يؤدي ذلك الى إحداث تضخم او انكماش.

[1] علي بطاهر، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية،ص177.

5-ماهية التمويل المصرفي و مصادره :

5-1تعريف التمويل المصرفي : يقصد به ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز المصرفي ، الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية للبلاد عن طريق توفير رؤوس الأموال لدعم المشاريع و تطويرها و انشائها، و التي تساعد بدورها في تحقيق الرفاهية للمجتمع بشكل عام و للأفراد بشكل خاص عن طريق توفير مناصب شغل و تداول الأموال بين أيديهم و بالتالي قضاء حاجياتهم و سد رغباتهم الأساسية و الكمالية .

5-2 مصادر التمويل المصرفي في الجزائر :

5-2-1- المصادر الداخلية: وتتأتى هذه الأخيرة من الجهاز المصرفي والخزينة العمومية.

أ- الإصدار النقدي: نعني به اللجوء إلى البنك المركزي لإصدار نقود جديدة من أجل تغطية العجز، حيث يكون ذا فعالية إذا أحسن استخدامه في تحقيق النمو والازدهار، اما إذا أسيء استخدامه فإن نتائجه تكون وخيمة على الإقتصاد الوطني مسببة ارتفاع معدلات التضخم.

ب- الخزينة العمومية: عرفت الخزينة العمومية تطورا هاما، واعتمدت على مصادر مختلفة منها :

- ادخار الهيئات المالية غير النقدية كالضمان الإجتماعي، احتياطات شركات التأمين وصندوق التقاعد، بالإضافة إلى المصادر الادخارية للخزينة التي تتكون من: ودائع لدى خزينة صندوق التوفير والإحتياط ولدى مركز الصكوك البريدية.
- الإصدار النقدي: كانت الخزينة العمومية تقدم سندات إلى البنك المركزي الذي كان يقوم بانعاش حساباتها عن طريق إصدار نقود جديدة.
- الودائع التجارية التي تتحصل عليها الخزينة عن طريق الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية.
- قروض تتحصل عليها الخزينة من المصارف عن طريق خصم سندات الخزينة وسندات التجهيز.
- قروض خارجية تتحصل عليها عن طريق وساطة البنك الجزائري للتنمية[1].

5-2-2 المصادر الخارجية: تتمثل أساسا في الموارد و المدخرات الخارجية(المعونات الأجنبية، القروض، الاستثمار الأجنبي) الموجهة لتمويل المشاريع الإنمائية، إذ تعتبر السياسة التمويلية ذات اتجاه إيجابي على الاقتصاد الوطني، إذا استغلت الأموال المقترضة في استثمارات منتجة وتمثل إيرادا للعملة الصعبة، وذات اتجاه سلبي إذا

[1]-جمعون نوال، دور التمويل المصرفي في التنمية الإقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، 2005 ص 47-48.

2-دريس رشيد, دور الجهاز المصرفي في التنمية الاقتصادية في ظل الإصلاحات , رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية, 1999, ص61-62

استغلت هذه الأموال عكس ذلك وهذا ما كان بالفعل عندما لجأت السلطات الاقتصادية إلى مصادر التمويل الخارجي للحصول على العملة الصعبة التي من شأنها أن تساهم في تمويل المشاريع الإنمائية.

إن القروض الخارجية لا تقترض إلا بعد رأي لجنة القروض التي تسير من طرف البنك المركزي الجزائري، وهذه السياسة أدت إلى العجز عن الدفع وبالتالي ظهور مشكلة المديونية في الثمانينات من القرن الماضي.

5-3 طرق التمويل : مهما كانت طرق التمويل المعتمدة فإنها ترتكز على التمويل الداخلي و الخارجي :

5-3-1- التمويل الداخلي :ويقصد به التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز المصرفي المحلي و هو :

-**التمويل الذاتي**: يمثل أهم صور التمويل الداخلي بالنسبة للمؤسسة، ويقصد به اعتماد المشروع على مصادره الذاتية والذي يعبر عنها عادة بما يحتفظ به المشروع العام من الفائض الذي حققه. كما يمكن أن يكون ناتجا من موارد استثنائية متأتية من عمليات على رأس المال تقوم بها المؤسسة كالتنازل عن العقارات، التخلي عن مساهمات خاصة بالفروع التي لم تعد تدخل في الاستراتيجية المحددة من طرف مسيري المؤسسة.

-**التمويل المباشر**: يعني اللجوء بشكل مباشر إلى المقرض دون وسيط مالي ويكون ذلك من خلال إصدار الأعوان ذوي الحاجة سندات وأوراقا مالية، يتم شراؤها من قبل الأعوان ذوي الفائض، وتتم هذه الآلية عبر السوق المالية، ولهذا تعرف الاقتصاديات التي تلجأ إلى هذا النمط باقتصاديات الأسواق المالية.[1]

-**التمويل غير المباشر**: يعني اللجوء إلى المؤسسات المالية الوسيطة مصرفية أو غير مصرفية.

ولكون النظام المصرفي هو أساس التمويل فإن البنك المركزي يكون مجبرا على القيام بدور المقرض أو الملاذ الأخير، والاقتصاد الذي يعتمد هذا النمط من التمويل يعرف باقتصاد المديونية كما هو حال الجزائر.

5-3-2 التمويل الخارجي :

تتمثل هذه الصيغة التمويلية في اللجوء إلى الموارد الخارجية لتغطية العجز الذي يظهر في التمويل الداخلي، ويتم ذلك باللجوء إلى الاقتراض من مصادر أساسية هي: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مؤسسة التنمية الدولية، ومؤسسة التمويل الدولية، إضافة إلى قروض صندوق النقد الدولي والتي تهدف أساسا إلى إصلاح الاختلال في موازين المدفوعات.

---

[1] جمعون نوال، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره ص: 48.

2-حياة بن اسماعين، وسيلة السبتي، مداخلة التمويل المحلي للتنمية المحلية) نماذج من اقتصاديات الدول النامية(الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الإقتصاديات والمؤسسات) دراسة حالة الجزائر والدول النامية (، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي: 21 و 22 نوفمبر،2006 ص 14.

6- دور الجهاز المصرفي في التنمية: إن للنظام المصرفي دورا مؤثرا في عملية التنمية فعملية التنمية تعتبر هدف لايمكن بلوغه بمعزل عن مساهمة هذا النظام

- **6-1 دور البنكوك في عملية التنمية:**
- **دور البنك المركزي:**

تلعب البنوك المركزية دورا تنمويا أساسيا من خلال تمويلها المباشر وغير المباشر لعملية التنمية ومن خلال عملها على إقامة الهيكل المالي الأساسي للعملية التنموية، وقد اقتصرت الدراسات المنجزة على استعراض دور البنك المركزي في معظم الاقتصاديات وعن أهميته في رسم السياسة النقدية والرقابة على البنوك وتنظيم المعروض النقدي، رغم أن دوره في تطوير النظام المالي يسبق دوره في الرقابة.

وعادة ما تصنف أهداف البنوك المركزية إلى أهداف تكتيكية من أجل الاستقرار النقدي في الأجل القصير وأهداف استراتيجية أو انمائية في الأجل الطويل، وفي جميع الإقتصاديات يتم عرض الأهداف الطارئة من خلال تشريعات تتعلق بالبنوك المركزية في حين لا ترد الاهداف الإنمائية صراحة إلا في لوائح البنوك المركزية في الاقتصاديات النامية، بل يجب أن يكون الغرض الأساسي للبنك المركزي في الاقتصاد النامي هو أخذ المبادرة في إقامة جهاز مالي سليم (مؤسسات وأوراق مالية وأسعار فائدة) لعملية التنمية الاقتصادية يتمثل في إقامة سوق نقدية وسوق مالية تلبي احتياجات التنمية بصفة خاصة وإشراف رقابي فعال على النظام المصرفي وتشريع سياسة نقدية وائتمانية وضمان سياسة لأسعار الفائدة تضمن التمويل المستمر لعملية التنمية، وبإقامة هذا الجهاز المالي السليم والمتفق مع المتطلبات التنموية يكون للبنك المركزي دورا فعالا في عملية التنمية.

- **الدور التنموي للبنوك التجارية والبنوك المتخصصة :**

تعتبر البنوك التجارية بمثابة المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي ودفع عجلة التنمية، وذلك بسبب اتصالها بالحياة الاقتصادية من جميع نواحيها،ولعلاقتها الوثيقة بالحكومات والأفراد عن طريق تقديم الخدمات للأعوان الاقتصادية.

وتلعب البنوك التجارية دورا هاما في الحياة الاقتصادية لما تكفله من حفظ للنقود وحشد لموارد المجتمع المالية وسد لحاجات البلد من مختلف أنواع الائتمان المتفاوتة الآجال وإنشاء وسائط للتدفق المالي.[1]

[1] مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،أثر استقلالية البنك المركزي في رسم وتنفيذ أهداف السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1990-2018،المجلد 17 العدد01.

مجلة التحولات الاقتصادية ، دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية ،المجلد 02 العدد 01 (2022).

ولكن عادة ما تحجم البنوك التجارية عن استخدام مواردها في قروض طويلة الأجل، وتكتفي بالقروض قصيرة أو متوسطة الأجل، حيث لم تعد هي المؤسسات الوحيدة القادرة على إعطاء الوحدات الاقتصادية الراغبة في الاقتراض، كما أنها لم تعد المؤسسات الوحيدة القادرة على تنظيم عملية الادخار، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى وجود نوع معين من البنوك ذات الطبيعة التخصيصية التي تتولى عملية الاقراض الطويل الأجل، وتقوم بمنح الائتمان اللازم للقطاعات الاقتصادية، ورغم أن هذه البنوك لا تهدف إلى تعبئة المدخرات وليس لها القدرة على خلق النقود الائتمانية أو مايسمى بنقود الودائع كالبنوك التجارية، إلا أن أهميتها في عملية التنمية تكمن من خلال ارتباطها المباشر بتمويل النشاطات الاستثمارية طويلة الأجل للقطاعات الاقتصادية المختلفة أكثر من التمويل الجاري لرأس المال العامل، ولأهميتها هذه سميت هذه البنوك في كثير من الاقتصاديات ببنوك التنمية، وتتميز البنوك المتخصصة عن غيرها من البنوك في أنها تعتمد في جزء كبير من مواردها على رأسمالها وعلى ما تصدره من سندات تستحق الدفع بعد آجال طويلة، كما تعتمد اعتمادا كبيرا على القروض التي تحصل عليها من السوق المالية، ونظرا لما تواجهه هذه البنوك من نقص في الموارد المالية لمحدوديتها في قبول الودائع، فإنها غالبا ما تلجأ إلى تقديم الائتمان القصير الأجل وممارسة بعض العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك التجارية.

ورغم أهمية هذه البنوك للتمويل الاستثماري طويل الأجل إلا أن تخصصها في ذلك قد عرّضها دائما إلى عدد من المشاكل حدّت من فاعليتها ودورها في عملية التنمية، من هذه المشاكل هو ارتباط مستقبل البنك بمستقبل النشاط الذي تخصص فيه كما أن البنوك فقدت خبرتها من الأحوال الإقتصادية في البلاد بسبب تركز دراستها على الفروع التي تخصصت فيها.[1]

[1] مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،أثر استقلالية البنك المركزي في رسم وتنفيذ أهداف السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1990-2018،المجلد 17 -2مجلة التحولات الاقتصادية ، دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية ،المجلد 02 العدد 01 (2022).

2-6 تحديات الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل التنمية:

ان سوق الائتمان المصرفي في الجزائر يشترك فيه كل من بنك الجزائر والبنوك التجارية المختلفة ، ان هذه المؤسسات المصرفية تواجه تحديات تمويل جزء من النشاط الحكومي الذي تعجز الموارد المحلية للدولة عن تمويله .

- **سياسات بنك الجزائر في تمويل التنمية:**

في اطار الاصلاح الذي عرفه الجهاز المصرفي الجزائري على مختلف المستويات وبالأخص النظام النقدي قام بنك الجزائر باسترجاع دوره كمركز لنظام التمويل بعد ما كانت الخزينة العمومية تحتكر هذا الدور وبذلك استعاد البنك المركزي وظائفه التقليدية كمهد للإصدار النقدي الجديد و بنك البنوك من خلال علاقته مع البنوك التجارية وعلاقته مع الخزينة العمومية كأخر ملجأ للإقراض وبنك للصرف.

تتحد سياسات البنك المركزي الجزائري في تمويل النشاط الاقتصادي ضمن النظم القانونية ،وتنظم هذه السياسات حجم ما تقدمه من قروض الى الدولة و ما يقوم به من تمويل للبنوك التجارية , وعادة ما تلجأ الدولة الى الاقتراض من البنك المركزي لتغطية العجز في ميزانية الدولة ، وكما تلجا البنوك التجارية للاقتراض لتمويل عملياتها الجارية و الاستثمارية ، وهذا نظرا لمحدودية السوق المالي داخل الاقتصاد الجزائر.

للتذكير انه قبل صدور قانون النقد والقرض (10-90) كانت الاشكال المختلفة للسياسات النقدية عموما وعملية مراقبة اعادة تمويل البنوك التجارية من طرف البنك المركزي غير صارمة بسبب نظام التمويل المعتمد انذاك والذي جعل البنك المركزي قاعدة خلفية لامداد الخزينة العمومية والبنوك التجارية بالنقود لتمويل الاستثمارات المسجلة في المخططات الاقتصادية.

في الفترة الممتدة ما بين سنتين :1986- 1989 توسع بنك الجزائر في توسيع القروض خاصة للخزينة العمومية لكنها كانت محدودة الانتاجية مما ادى بالبنوك التجارية بشكل دائم الى اللجوء لاعادة التمويل لدى البنك المركزي.

ان الاقتصاد الجزائري اثناء هذه المرحلة كان اقتصادا يحتمل على المديونية بسبب ضيق السوق النقدية وغياب السوق المالية وسيطرة الجهاز المصرفي في تمويل الاقتصاد .

وبعد اصدار قانون النقد والقرض في شهر ابريل 1990 وعكس ما كان ينتظر من هذا الاصلاح فان تدخل البنك المركزي لتمويل الاقتصاد عرفه ارتفاعا محسوسا واكثر اهمية مما كان عليه في السابق.

وخلال فتره التعديل الهيكلي لصندوق النقل الدولي F M I ما بين سنتي 1994- 1998 انخفض متوسط حجم تسبيقات بنك الجزائر للخزينة العمومية بالنسبة لاراداتهم كما عكس الوضع فيما يخص توزيع

الائتمان بين الجهات المستفيدة اذ اصبح نصيب الائتمان الموجه الى المصارف التجارية اكبر من الائتمان الموجه الى الخزينة العمومية.[1]

والملاحظ انه بعد بزوغ سنه 2001 توقفت الخزينة العمومية والمصارف التجارية تماما عن الاقتراض من المصرف المركزي والذي نتج عنه طبعا محدودية اعتماد البنوك على بنك الجزائر كمقرض اخير لها .

فبعدما كانت البنوك التجارية عندما تعاني من نقص السيولة المرتبط اساسا بمحدودية السيولة الاقتصادية وكذلك بالمديونية الكبيرة التي كانت على عاتق الدولة كانت تلجا بصفة دائما لاعادة التمويل لدى بنك الجزائر لكن بعد هذه المرحلة تحولت البنوك التجارية الى هيئات تمتلك فوائد كبيرة من السيولة بسبب استرجاع مستحقاتها من الخزينة.

وبسبب اعادة رسكلة رؤوس اموالها ،كل هذا جعل البنك المركزي غير قادر على التحكم في سيولة الاقتصاد.

اما بالنسبة للخزينة العمومية انعكس الوضع ولاول مرة اصبحت بفضل ارتفاع ايرادات الجباية البترولية وانشاء صندوق تنظيم الايرادات اصبحت ليست في حاجة الى تسبيقات بنك الجزائر بل تحولت الخزينة ولأول مرة منذ الاستقلال من مقترض الى مقرض للبنك المركزي.

- **سياسات البنوك الأولية في تمويل التنمية :**

ان الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية يعبر عن الصدارة في حجم الائتمان المصرفي داخل الاقتصاد الجزائري وهو يشتمل على كل من التمويل المقدم للقطاع العام والمقدم للقطاع الخاص ويتالف من الحسابات الجارية المدينة والسلف وخصم الاوراق التجارية والاكتتاب في السندات الحكومية.

ان الجزء الأوفر من هذا الائتمان هو عبارة عن ائتمان قصير الأجل لتمويل التجارة الخارجية كما ان جزء منه يقدم عادة لتمويل الطلب على راسمال العامل وفي شراء الآلات والمعدات وكذلك لتمويل انشاء الابنية السكنية ذات الاغراض التجارية.

من ضمن الائتمان المقدم للدولة يظهر الاستثمار في سندات الخزينة وسندات التجهيز لكون هذه الاخيرة مؤمنة ومضمونة كما تحقق عائدا مقبولا بالاضافة الى تنفيذ متطلبات الاحتياطي القانوني واستثمار جزء من

[1]-علي بطاهر، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية،ص213.

2-لحمر خديجة، دور النظام المالي في تمويل التنمية االقتصادية: حالة البنوك الجزائرية واقع وآفاق،مرجع سابق. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ،2005-2004.

السيولة العالية ونظرا لعدم وجود سوق نقدية خارج النظام المصرفي الأمر الذي ترتب عليه ان تكون هذه البنوك المستثمر الاول في هذه السندات.[1]

وان سياسة اقراض البنوك التجارية في الجزائر ترتكز على تحقيق هدفين أساسيين:

الاول هو ضمان أمن ومردودية استخدامات البنك ضمن الحدود التي تفرضها عليه مصادره.

الثاني يتمثل في ضرورة احترام قوانين تنظيم الدولة التي تتواجد فيها والهدف من ذلك هو خدمة السياسة الاقتصادية المتابعة وهو ما يفرض على المصارف الجزائرية احداث نوع من الليونة في شروط منح القروض.

ان الانتقاد ممكن توجيهه لهذه المصارف التجارية هو انها اصبحت عبارة عن هيئات عمومية وغرف لتسجيل محاسبة التدفقات المالية التي تهدف الى تمويل نشاط الاستثمار العمومي ويرجع المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي هذا الوضع الى طبيعة التناقض الموجود بحيث ان المصارف تقع في صلب تناقضات الدولة التي تلعب دور المساهم والفاعل الاقتصادي الوحيد في آن واحد فتعتبر الدولة مدينه ودائنة في نفس الوقت.

ونتيجة ذلك فان المصارف الاولية فقدت وضعيتها كوسيط بين المذيعين والمستثمرين واصبحت لا تخشى عدم عودة الاموال ما دامت الأموال هي ملك الدولة وهذه الاخيرة هي التي تقرر منحها لهذا القطاع او لذلك .

رغم كل هذا لا يمكن انكار ان الدولة الجزائرية استطاعت ان تحقق خطوات هامة في اتجاه اصلاح المنظومة المصرفيه وذلك من خلال اعادة رسكلة المصارف الاولية العمومية واعاده تمويل الديون المملوكة على المؤسسات العمومية الى سندات على عاتق الخزينة العمومية من منظور ان هذه الاجراءات ضروريه لتحرير هذا القطاع من قيود النظام التمويلي السابق والانتقال بالنظام المصرفي من نظام يعتمد الى اعادة تكوين سيولة على مصادر اعادة التمويل لدى البنك المركزي الى نظام يمتلك القدرة على اعادة رسكلة السيولة عن طريق تعبئة الادخار.[2]

[1] علي بطاهر، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية،ص225.

[2] لحمر خديجة، دور النظام المالي في تمويل التنمية االقتصادية: حالة البنوك الجزائرية واقع وآفاق،مرجع سابق. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم االقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005.

7- الدراسات السابقة و تميز الدراسة الحالية :

7-1 الدراسات السابقة :

أ- مذكرة صوفان العيد لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير سنة 2011/2010 بعنوان :

دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة "دراسة التجربة الجزائرية" .

برزت الخصخصة في الجزائر كأحد الحلول المطروحة لعلاج الاختلالات التي أفرزتها سيطرة القطاع العام على المؤسسة العمومية، فباشرت الجزائر في تنفيذ عمليات الخصخصة وذلك ضمن برامج التعديل الهيكلي، إلا أنه وبتتبع أداء برنامج الخصخصة في الجزائر ونتائجه، يتضح لنا أنه لا يزال يكتنفه الكثير من الغموض هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نجد أن معدل أداء وتنفيذ عمليات البيع سواء من خلال البورصة أو من خلال البيع لمستثمرين رئيسيين لا يزال يسير ببطء وهذا راجع لحداثة بورصة الجزائر، الأمر الذي يتطلب وجود قوة دافعة متمثلة في جهاز مصرفي قادر على إدارة وتسريع تنفيذ برنامج التحول نحو توسيع قاعدة الملكية. هذا يقودنا إلى الإشكالية التالية: **ما هي أوجه إسهامات الجهاز المصرفي الجزائري في دعم برامج الخصخصة ؟**

و بناءا على ما تم دراسته توصل الطلبة من خلال هذا البحث إلى جملة من النتائج أهمها :

- تبعية الجهاز المصرفي الجزائري للدولة، ويتضح ذلك من خلال حجم البنوك العمومية المسيطرة على السوق وبالأخص سوق الإقراض مما يعيق عملية التحرر المصرفي.
- عدم حداثة أداء الجهاز المصرفي الجزائري، الذي لا يزال تقتصر وظائفه على قبول الودائع ومنح الائتمان، إضافة إلى عدم تنوع الخدمات المقدمة للعملاء والمستثمرين وذلك بالرغم من الإصلاحات التي خصها.
- ضعف ثقة الجمهور والمتعاملين بالجهاز المصرفي الجزائري خاصة في ظل نقص السيولة المتكررة التي تعرفها البنوك الجزائرية والتي يمكن أن تتحول إلى أزمة سيولة.
- إن ضعف أداء القطاع العام يوضح لنا أهمية تطبيق سياسات الخصخصة عليه والإسراع في تنفيذها، وذلك حتى يتسنى لنا تطوير أداء المؤسسات وتجهيزها للمنافسة والدخول في مرحلة الانفتاح على الأسواق الخارجية في ضوء تنفيذ متطلبات الشراكة الجزائرية الأوروبية[1] .

[1] مذكرة صوفان العيد لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير سنة 2011/2010 بعنوان : دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة " دراسة التجربة الجزائرية."

ب- مـذكرة نيـل شـهادة ماجيسـتر في العلـوم الاقتصـادية سـنة 2011-2012 بعنـوان : النظـام المصرفي الجزائري و دوره في التنمية الاقتصادية .

ان التطورات الاقتصادية العالمية أدت الى توجّه غالبية دول العالم الى إحداث إصلاحات اقتصادية عميقة وجذرية في كيان أنظمتها الاقتصادية لمواجهة المنافسة الدولية ولا سيما أن المحاولات هذه للاصلاح لم تعطي النتائج المرجوة منه. ولهذا يشير الكثير من الاقتصاديين أن لولا الخدمات الكثيرة التي قدمها النظام المصرفي في الدول المتقدمة لما استطاعت هذه الدول ان تبلغ ما بلغته من تقدم اقتصادي حيث قامت الجزائر باصلاحات اقتصادية شاملة لتحرير اقتصادها من خلال وضع مختلف السياسات والاستراتيجيات والخطط الاستثمارية لتحرير الاقتصاد وفتح الأبواب أمام الاستثمار والشراكة الاجنبية وغيرها من الخطوات التي تعود بانعكاسات ايجابية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

حيث تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أثر الاصلاحات على دور النظام المصرفي الجزائري في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية وذلك من خلال إعطاء فكرة على تطوّر هذا النظام تاريخيا وذلك منذ حقبة ما قبل الاستقلال الوطني.

جـ- مـذكرة نيـل شـهادة الماجيسـتر في علـوم التسـيير دنان رشيدة،تخصـص نقـود و ماليـة بعنـوان : أثر تحرير الخدمات المصرفية علي أداء البنوك الجزائرية سنة 2013-2014

مازال القطاع المصرفي في الجزائر لا يتمتع بالقدر الكافي من المنافسة بين بنوكه في ظل سيطرو القطاع العمومي على النشاط المصرفي ما يجعله أمام آثار وتحديات تحرير الخدمات المصرفية وتنعكس هذه الآثار على أداء البنوك الجزائرية وعليه يمكن صياغة اشكالية البحث على النحو التالي: هل تحرير الخدمات المصرفية يزيد من آداء البنوك الجزائرية؟ وما هي استراتيجية مواجهة انعكاسات أثر تحرير الخدمات المصرفية على أداء البنوك الجزائرية؟

حيث ركزت هذه الدراسة على تناول قطاع حساس جدا بالنسبة لمكانته في الاقتصاد الوطني باعتباره الممول الرئيسي لجميع فروع النشاط الاقتصادي خلال مراحل طويلة وبالتالي فهو أساس التنمية والنمو الاقتصادي في البلاد و نظرا لأهمية ودور الخدمات المصرفية في النشاط الاقتصادي بشكل عام و استعراض واقع القطاع المصرفي الجزائري في ظل تحرير الخدمات المصرفية والدور الذي يجب ان تلعبه البنوك الجزائريه لمسايرة هذه التطورات العالمية و أخيرا معرفة التحديات وايجاد استراتيجية لتعليم الاثار الايجابية والتقليل من الآثار السلبية التي تواجه القطاع المصرفي في ظل تحرير الخدمات المصرفية.

2-7 تميز الدراسة الحالية :

لم تختلف نتائج دراستنا الحالية عن نتائج الدراسات التي تم ذكرها سابقا حيث اتفقت دراستنا في هدفها مع الدراستين السابقتين على أن الجهاز المصرفي الجزائري لا زال يعاني من عدة مشاكل و عراقيل لذلك فهو يحتاج الى تكنولوجيا و هياكل جديدة لاستقطاب عملاء جدد تمكنه من توفير مدخرات كافية لاستثمارها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية .

الى أن مجمل الدراسات السابقة تعرضت إلى موضوع القطاع الخاص وكذا دوره في التنمية الاقتصادية، إلا أنها تباينت في تناولها للموضوع، فمنها من استعرض التطور التاريخي للقطاع الخاص في الجزائر دون التفصيل في دوره التنموي ومنها من تناول دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في الجزائر دون أن يعرج على الإصلاحات الاقتصادية التي عززت من مكانته.

لذلك حاولنا في هذه الدراسة تناول بالتفصيل لأهم الاصلاحات التي عرفها النظام المصرفي الجزائري و دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية تسندها دراسة تحليلية قمنا بها على مستوى بنك الفلاحة و التمية الريفية لولاية غليزان.

أما بالنسبة الى تميز دراستنا و ما توصلنا اليه من معلومات فتنحصر في وجهات النظر بالنسبة الى المقترحات و الحلول التي يجب القيام بها للنهوض بالاقتصاد الوطني و تحقيق آفاق التنمية الاقتصادية مستقبلا :

- مثلا دعم البحث العلمي و التكنولوجي و جعله قاعدة لممارسة أي عمل اقتصادي .
- ضرورة تشجيع الاستثمار في القطاعات المنتجة للقيمة المضافة .
- تشجيع و تقوية الصناعات الصغيرة و المتوسطة .
- تنمية مهارات الترويج لفرص الاستثمار بالرفع من كفاءة وفعالية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مع تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة.
- ضرورة وضع استراتيجيات انتقائية تستهدف جذب أنواع معينة من الاستثمارات تتلاءم مع وضعية التنمية السائدة، وتتميز بمرونة عالية في نقل التكنولوجيا والمعارف الإدارية والتنظيمية.
- تحسين المناخ الاقتصادي من خلال مسايرة المعايير المعتمدة دوليا.[1]

[1] الاطلاع على الموقع الالكتروني info@sanadkk.com اطلع عليه يوم 2023/03/29 على الساعة 10: 16

خلاصة الفصل :

تعد التنمية الاقتصادية أداة من أدوات ترقية وتحسين متطلبات الحياة للمجتمع باتباع سياسات واستراتيجيات معينة تسعى الى انماء المهارات و الطاقات البشرية مبنية على أسس علمية مدروسة مما يهدف الى انجاز مختلف البرامج و المخططات التنموية على المستوى الوطني .

ولذلك فإن الجهاز المصرفي وخاصة البنوك التجارية لها دور كبير في تمويل المؤسسات الاقتصادية و منه التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق تقديم القروض بمختلف أنواعها وغيرها من العمليات التي توفر مصادر التمويل وذلك بتشجيع الادخار وتنويع المنتجات المصرفية حتى تستجيب لمتطلبات الاعوان الاقتصاديون في الاقتصاد الوطني.

الفصل الثالث : الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات

تمهيد :

للقيام بتطبيق الدراسة على الواقع قمنا باختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وفي هذا المبحث سنتعرف فالبداية على المجمع الجهوي للاستغلال لولاية غليزان ثم نتطرق الى البنك، نشأته، أهدافه وهيكله التنظيمي.

المجمع الجهوي للاستغلال (GRE) غليزان:

بعد قيام البنك بتنفيذ مشروعه الضخم لاعادة تنظيم هياكله بهدف وضع كل منها في مهامه الحقيقية أنشأ المجمع الجهوي للاستغلال (GRE)بولاية غليزان في 2005/01/02 الكائن مقره بشارع العربي التبسي 48000 حيث أصبح يتحكم في كل وكالات بنك الفلاحة و التنمية الريفية الواقعة ياقليم الولاية المقدرة ب 08 وكالات (وكالة واد ارهيو ، وكالة عمي موسى ، وكالة سيدي المحَّد بن علي ، وكالة زمورة ، وكالة منداس ، وكالة مازونة ، وكالة يلل ، وكالة غليزان) بعدما كانت قبل ذلك تحت تصرف المجمع الجهوي للإستغلال لولاية مستغانم.

حيث يقوم هذا المجمع الجهوي للاستغلال (GRE) بالاشراف على ادارة الوكالات الخاضعة لسلطتها بقيادتها و مراقبة نشاطها في جميع المجالات كما يعتبر مسؤولا أمام الادارة العامة على تنفيذ سياستها على المستوى الاقليمي من خلال تطبيق الاستراتيجيات البنك و مراقبة تنفيذها و تقييم تأثيرها .[1]

[1] ديباجة متحصل عليها من المجمع الجهوي للاستغلال لولاية غليزان اطلع عليها يوم 2023/03/12 على الساعة 15: 10

1- تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمرسوم 82/166 بتاريخ: 13/03/1982 فهو مخصص لتمويل الأنشطة الفلاحية والتقليدية العامة وهو مؤسسة مالية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولقد جاء إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية على وقع إصلاحات المنظومة البنكية ، والبنوك التجارية التي تسعى إلى أكثر ربح ممكن بالفعل، ونظرا للأهمية التي يتصف بها البنك فقد فرض نفسه بين مختلف البنوك التجارية في ظل التوجه الجديد نحو السوق الحر والدخول في المنافسة، وبما أن البنك يخضع كغيره من البنوك إلى القواعد العامة المتعلقة بإدارة البنوك ونظام القروض.[1]

لقد أخذ البنك بمبدأ اللامركزية حيث أعطى لفروعه و وكلائه صلاحيات واسعة في منح القروض وخدمة سياسة إعادة الهيكلة للمؤسسات تسهيل لخدماته بعد أن أعيد تقسيم البلاد إلى 48 ولاية على مستوى الوطن حيث بلغ رأس مالها مليار دينار جزائري و وصل عدد فروعه سنة 1985م إلى 185 فرعا و29 وبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي والزراعي، وهو مؤسسة ذات أسهم مديرية جهوية، وتطور إلى أن أصبح رأس ماله (22.000.000,00 دج)، ومع مرور الزمن بلغ عدد وكالاته300 وكالة يخضعون لسلطة 39 مديرية جهوية سنة 2012 ورأسمال يقدر بـ 33.000.000.000,00 دج.

2- مكونات الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية: يتكون الهيكل التنظيمي للمؤسسة من:

أ- المدير الجهوي: هو قمة وراس الهرم الاداري وهو أيضا بمثابة العمود الفقري للوكالة التابعة للمجمع والتي تشير تحت قيادة المدير وذلك من خلال التعليمات والأوامر والتوجيهات المقدمة من طرفه ويقوم بالاشراف على كل المصالح الآتية الذكر.

ب- **السكرتارية:** ومكانها بجانب مكتب المدير مباشرة وذلك لتسهيل مهمة القيام بكل الأعمال المكتبية الخاصة بالمدير.

ج- رئيس الدائرة الإدارية والمحاسبة: هي فرع من فروع المديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وهي تسهر على السير الحسن للموارد البشرية والمادية. يتكون هذا الفرع من ثلاثة مصالح وهي:

- مصلحة الموارد البشرية.
- مصلحة الأمن والوسائل العامة.

موقع بنك الفلاحة و التنمية الريفية https://badrbanque.dz اطلع عليه يوم 2023/03/12 على الساعة 16: 18

[1] ديباجة متحصل عليها من طرف نائب مدير المجمع الجهوي للاستغلال لولاية غليزان مقال رقم 1-2-3-4-5-6

- مصلحة الاعلام الآلي.

إن هذه الدائرة تسير من طرف رئيس دائرة تخول إليه المهام التالية:

- توفير وتطبيق القرارات والإجراءات المعمول بها في البنك.
- تحديد ومتابعة الملفات الإدارية للموظفين.
- مراقبة وتطبيق أألنظمة وقوانين العمل ووفرة النصوص المتعلقة بها.
- تمثيل البنك أمام الهيئات الأخرى في إطار المهام المخولة إليه.
- تسيير الشؤون التأديبية[1].
- تصفية كل حسابات الأفراد المقبلين على التقاعد أو المتوفين.
- تطبيق القرارات الداخلية (العامة، الفردية) المأخوذة من طرف المديرية العامة.
- إنجاز الأجرة الشهرية للموظفين.
- متابعة عمليات التهيئة العمرانية والانجاز للمجمع الجهوي والوكالات المرفقة إليه.
- القيام بعمليات التكوين الخاصة بأفراد المجمع الجهوي والوكالات التابعة له.
- قيادة النشاطات المتعلقة بسير أملاك البنك العقارية والمنقولة.
- الأخذ بعين الاعتبار كل ماله عالقة بتسيير الاعلام الآلي.
- المحافظة على مفاتيح تركيبة خزنة أو صندوق المجمع الجهوي والوكالات التابعة له.
- تقوم بحسابات كل الضرائب وتحصيلها وكظا الميزانية البنكية سواء كانت ميزانية تصرف أو استثمار وأيضا مراقبة التسيير في الميزانية المدروسة.

كما أن لهذا نيابة المديرية ثلاثة مصالح هي :

- مصلحة المحاسبة والضرائب.
- مصلحة التحليل.
- مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير.

[1] ديباجة متحصل عليها من طرف نائب مدير المجمع الجهوي للاستغلال لولاية غليزان 9-10-11-12

د- نائب المدير المكلف بمتابعة أخطار القروض وما قبل المنازعات :

أنشأت هذه المديرية مؤخرا وهي تتطلع إلى تحسين الأداء البنكي فهي بذلك تعد أداة ربط بين مصلحة القروض ومصلحة التحصيل وتتمثل مهمتها في متابعة الزبائن المتحصلين على القروض فهي مدى استجابتهم لجدول استهلاك القروض ويدرس مدى تنفيذهم للالتزامات قبل متابعتهم قضائيا وخاصة تحصيل الضمانات وتتكون هذه النيابة المديرية من ثلاثة مصالح وهي:[1]

- مصلحة متابعة التجارة والتجارة الخارجية.
- مصلحة متابعة ما قبل المنازعات.
- مصلحة متابعة الضمانات.

هـ- نائب المدير المكلف بالاستغلال :

تتولى هذه النيابة كل المسائل المتعلقة بالقروض على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال وذلك بتلقي ملفات طلبات القروض من الوكالات ثم تدرس تلك الملفات ويقرر في لجنة خاصة تعرف بلجنة قروض الملفات المقبولة التي ستمول والملفات المرفوضة التي يتم رفضها ويكون ذلك وفق المعايير الاقتصادية والمحاسبة الثابتة.

- مصلحة القروض والتجارة الخارجية.
- مصلحة الحركة التجارية.
- مصلحة النقد ووسائل الدفع.

و- خلية الشؤون القانونية :

تعتبر هذه الخلية من أهم المصالح البنكية المتواجدة على مستوى المجمع الجهوي بحيث تتضمن ثلاث مصالح رئيسية وهي:

- **مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات:** وهي المصلحة التي تقوم بكل ما من شأنه أن يدخل في إطار الشؤون والدراسات القانونية والمنازعات المتعلقة بالوكالات وهي متواجدة بالمجمع الجهوي للاستغلال.
- **مصلحة التحصيلات:** يعرف التحصيل على أنه استيفاء الدين عن طريق القضاء إما بالتنفيذ العادي أو التنفيذ الجبري والذي يعطي للدائن الحق في التنفيذ على جمع أموال المدينين سواء المنقولة أو العقارية.

[1] ديباجة متحصل عليها من طرف نائب مدير المجمع الجهوي للاستغلال لولاية غليزان 12-11-10-9

- **مصلحة االرشيف:** هو مجموعة الوثائق الحاملة لأخبار المنتخبة أو المستلمة من طرف أشخاص طبيعيين أو معنويين أثناء ممارسة نشاط ما، وهذا حسب القانون 09/88 المؤرخ في جانفي 1988 والمتعلق بالأرشيف الوطني والتي يتم االحتفاظ بها من أجل البحث الإداري أو إثبات الحقوق للأفراد والجماعات أو لإعداد مشاريع عملية قبل الدراسة في مدة ومنية معينة. يقوم الأرشيف بالمهام المنوطة إليه مع تنفيذ القرارات والتعليمات الصادرة من طرف الإدارة وهي كالتالي:[1]
- استقبال دفعات الأرشيف من طرف المصلحة الدافعة تنفيذ(مصلحة المحاسبة).
- السهر على السير الحسن داخل المصلحة.
- تنظيم استقبال دفعات الأرشيف حسب كل شهر.

الشكل رقم 01 : يوضح الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

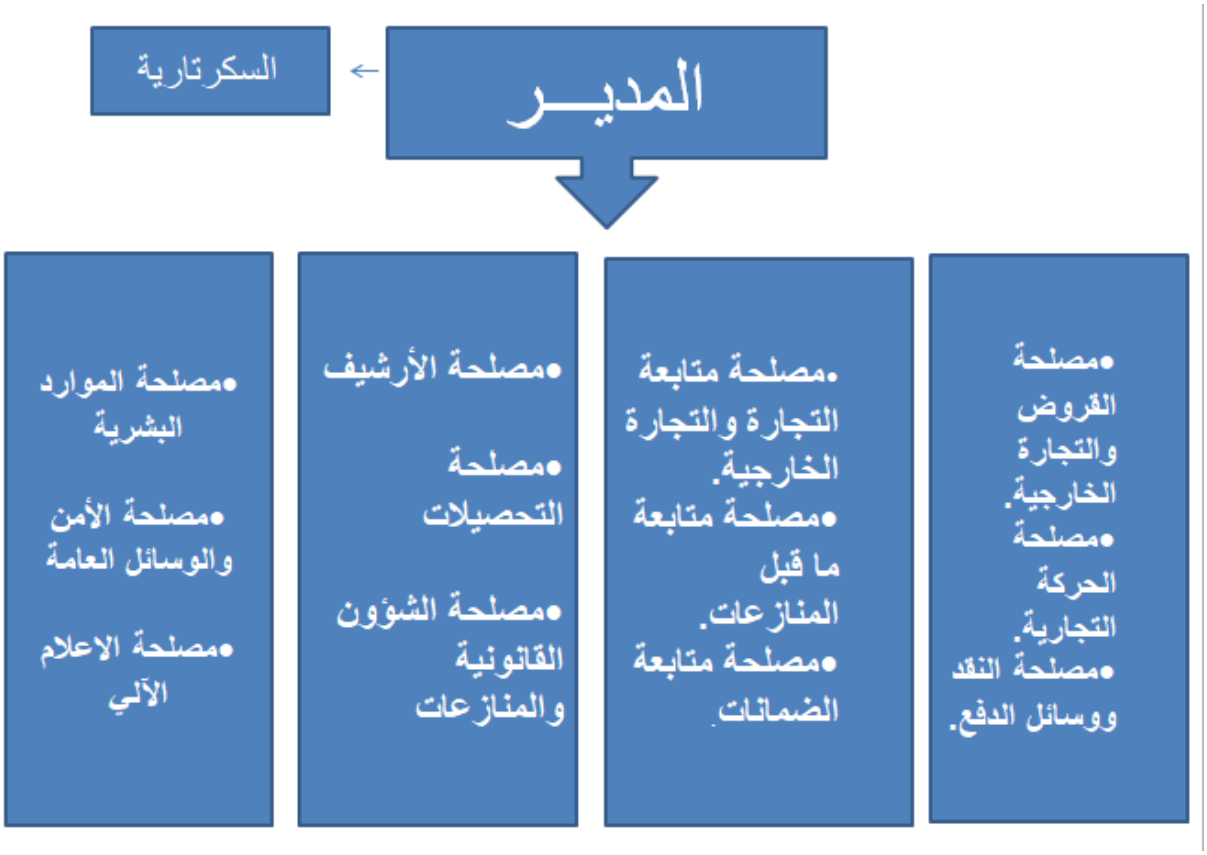

المصدر :من اعداد الطالب بالنظر الى وثيقة متحصل عليها من المجمع الجهوي للاستغلال لولاية غليزان

[1] ديباجة متحصل عليها من طرف نائب مدير المجمع الجهوي للاستغلال لولاية غليزان12-11-10-9

3- تحليل مساهمة القروض الفلاحية على التنمية الاقتصادية :

3-1 تحليل مساهمة قروض الاستغلال "قرض الرفيق" في تمويل القطاع الفلاحي:

يعرف قرض الاستغلال"القرض الرفيق" :أنه أحد القروض الموسمية خصص لفائدة الفلاحين والمربين على ان تدفع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الفوائد المترتبة على هذا القرض حيث لكل مستفيد من القرض التزام باسترجاعه في آجاله وهو سنة واحدة، الحق في ان تدفع عنه وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الفوائد المترتبة عن القرض وكذلك الحصول على اخر بنفس الصيغة في السنة الموالية .

كل مستفيد لا يسدد القرض في اجل سنة واحدة ممددة بستة 6 اشهر(في حالة القوة القاهرة)يفقد الحق في ان تدفع عنه وزارة الفلاحة الفوائد المترتبة عن القرض وامكانية الحصول على قروض جديدة.[1]

والجداول التالية توضح حركة قروض الاستغلال "الرفيق" خلال 05 مواسم فلاحية 2014-2018

الجدول رقم01 : قروض الاستغلال "الرفيق" خلال 05 مواسم فلاحية (شعبة الدواجن وتغذية الانعام).

الموسم الفلاحي	شعبة الدواجن		شعبة تغذية الأنعام	
	العدد	مبلغ القرض	العدد	مبلغ القرض
2015-2014	13	23.435.523.90	05	13.264.120.00
2016-2015	06	11.326.250.55	08	19.650.780.45
2017-2016	04	9.135.678.80	11	26.780.320.00
2018-2017	10	17.250.360.40	03	6.450.320.50
المجموع	23	61.147.813.70	27	66.145.541.00

المصدر : معلومات متحصل عليها من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية غليزان

[1] معلومات متحصل عليها من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية غليزان

الجدول رقم02 : قروض الاستغلال "الرفيق" خلال 04 مواسم فلاحية (شعبة الخضروات و الحبوب).

الموسم الفلاحي	شعبة الخضروات		شعبة الحبوب	
	العدد	مبلغ القرض	العدد	مبلغ القرض
2015-2014	22	41.322.850.40	22	145.122.055.20
2016-2015	12	24.602.230.90	56	210.233.451.07
2017-2016	09	17.780.250.60	68	297.150.876.85
2018-2017	03	6.002.880.20	73	356.420.310.90
المجموع	46	89.708.212.10	219	1.008.926.699.90

المصدر : معلومات متحصل عليها من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية غليزان

التحليل : من خلال المعطيات في الجداول السابقة يتضح تقارب في المبالغ وعدد القروض الممنوحة في كل من شعبة تربية الدواجن و شعبة تغذية الانعام وشعبة الخضروات في حين ان شعبة الحبوب ظهرت مبالغها بنسب مرتفعة وتبين من خلال الدراسة و المعلومات المقدمة من طرف عون البنك أن هناك عوامل مؤثرة في مستوى القروض من شعبة لأخرى وهي: في شعبة الحبوب نقول نوعا ما أن الدولة تتكفل بالتسويق او تضمن شراء محاصيل الحبوب من الفلاح بواسطة تعاونية الحبوب والخضر الجافة (C.C.L.S)حيث يبرم البنك تعهد بينه وبين الفلاح بموجبه يخول للبنك اقتطاع مبلغ القرض من حساب الفلاح لدى تعاونية الحبوب والخضر الجافة بعد بيع المحصول في نهاية الموسم الفلاحي للسنة وكذلك توفر رهون كافية لتغطية القرض كالمرش المحوري وغيرها في حين الشعب الاخرى عملية تسويق منتجاتها يتكفل بها الفلاح فقط وبالتالي لا يستطيع البنك ان يستند الى المنتوج كضمان مما يستوجب طلب ضمانات اخرى كالعقارات وبالتالي يصعب على الفلاح الحصول على قروض كذلك شعبة الحبوب تحتاج مبالغ استغلال كبيرة تجبر الفلاح للجوء الى الاقتراض من البنك عكس الشعب الاخرى مما يجعل الفلاح يفكر في توفيرها ذاتيا.

- نلاحظ في الأخير بشكل عام ان ارتفاع مؤشر القرض الرفيق خلال اربعة مواسم المدروسة ينتج عنه تحسن نسبي في اداء قطاع الفلاحة وبالتالي يتبعه تحسن في التنمية على مستوى هذا القطاع .[1]

[1] معلومات متحصل عليها من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية غليزان

3-2- تحليل مساهمة قروض " التحدي" في تمويل القطاع الفلاحي :

أ- تعريف قرض التحدي : هو قرض موجه للاستثمارات المدعومة جزئيا، يمنح من أجل خلق مستثمرات فلاحية وحيوانية والمزارع القائمة على الأراضي الفلاحية غير المستغلة التابعة للملكية الخاصة أو الأملاك الخاصة بالدولة، وقد يكون طويل أو متوسط المدى. و من مميزاته :

- المساهمة الشخصية في المشروع بين 10% و 20% من قيمة المشروع الكلية.
- قيمة القرض التحدي تتراوح بين 100 مليون سنتيم و 10 مليار سنتيم كحد اقصى.
- مدة ارجاع القرض بين 03 سنوات الى 15 سنة.

يستفيد منه: - شخص طبيعي أو معنوي حاصل على دفتر شروط من طرف وزارة الفلاحة و التنمية الريفية.

- مالكي أراضي فلاحية خاصة غير مستغلة.
- الحاصلين على عقد امتياز في اطار إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة أو مستثمرات خاصة بتربية الحيوانات في أراضي تابعة لأملاك الدولة.
- مؤسسة اقتصادية للإنتاج الفلاحي، لتثمين، تحويل أو توزيع المنتجات الفلاحية والغذائية
- مزرعة نموذجية Ferme Pilote
- فلاحين حاصلين على حق الانتفاع في مشروع تشجير أو اقتناء عتاد الري.

- **المشاريع المؤهلة للاستفادة من قرض" التحدي"**:

- خدمة و تهيئة وحماية التربة في مستثمراتكم.
- تطوير وتحديث الري الفلاحي الخاص بكم.
- اقتناء وسائل الإنتاج.
- انشاء مستودعات لتخزين، تحويل، توضيب وتثمين المنتوجات الفلاحية والغذائية.
- حماية وتطوير التراث الوراثي للحيوان أو النبات

ب- تحليل مساهمة قرض التحدي في تمويل القطاع الفلاحي للفترة (2015-2018):

نحاول من خلال محتوى هذا الجدول ان نبرز مدى مساهمة قروض التحدي في خلق مشاريع فلاحية جديدة و بالتالي تحليل انعكاساتها على التنمية الاقتصادية .[1]

الجدول رقم 03 :قروض التحدي خلال 04 سنوات (زراعة الحبوب ،الخضر، تربية الدواجن).

السنة	زراعة الحبوب		زراعة الخضر		تربية الدواجن	
	العدد	مبلغ القرض	العدد	مبلغ القرض	العدد	مبلغ القرض
2015	02	9.825.000.00	11	9.045.000	/	/
2016	05	202.145.000	38	125.300.000	04	12.900.000
2017	22	415.121.000	71	290.780.000	03	9.120.000
2018	16	320.520.000	45	221.023.000	03	8.250.000
المجموع	45	947.611.000	165	646.148.000	10	30.270.000

المصدر : معلومات متحصل عليها من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية غليزان.

التحليل : يشير الجدول أعلاه الى تباين مبالغ القروض الممنوحة في هذا الاطار حيث نجد زراعة الحبوب أخذت الحصة الكبيرة من مجموع القروض المقدمة خلال هذه الفترة بنسبة 58.35% تليها زراعة الخضر ب 39.78% في حين تربية الدواجن لم تتعدى 1.86 % هذا ما يعود بنا الى التفسير السابق وهو اتجاه وتفضيل الفلاح زراعة الحبوب حتى في المشاريع الجديدة الممولة لأول مرة بآلية قرض التحدي.

وبالتالي يشير هذا الى خلق مناصب شغل جديدة من شأنها تقليص نسب البطالة وارتفاع الانتاج الفلاحي خصوصا الحبوب .

[1] معلومات متحصل عليها من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية غليزان

4- تحليل مساهمة القروض الممنوحة للمشاريع في اطار تدابير الاعانة (الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشبابَ ANADE، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM) على تمويل التنمية :

4-1- الاطار العام للمشاريع الممولة في اطار تدابير الاعانة(ANGEM,CNAC, ANADE):

ان القروض التي يقدمها البنك لحاملي المشاريع التي قبلت من قبل اللجنة المختصة والتي تندرج ضمن اتجاه سياسة الدولة للقضاء على البطالة ، نجد ان هذه الوكالات لها دور في مهم في اتخاذ قرار التمويل من قبل البنك, عادة مثل هذه المشاريع تأخذ طابع التمويل الثلاثي(البنك, صندوق الوكالة المستقبلة للملف وصاحب المشروع اي المساهمة الشخصية).

لهذا عملنا على تلخيص او اعطاء صورة عن اهم الاجراءات المعتمدة من الوكالات في اطار خلق مشاريع جديدة تساهم في امتصاص البطالة من جهة وتحقيق التنمية من جهة أخرى.

أ - التعريف بآليات تمويل الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولتية(ANADE):

الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولتية هي هيئة عمومية ذات طابع خاص,كانت تسمى سابقا بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)الى ان صدر نص المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 مكلفة بمرافقة الشباب ذوي المشاريع لانشاء و توسيع مؤسسات مصغرة في مجال انتاج السلع والخدمات. حيث تسعى هذه الوكالة الى ترقية و نشر الفكر المقاولاتي ، و تمنح اعانات مالية و امتيازات جبائية خلال كل مراحل المرافقة ، تضم 61 وكالة ولائية تغطي كامل التراب الوطني و كذا العديد من الفروع متواجدة على مستوى الدوائر الكبرى ، من مميزاتها :[1]

- انها تمنح للشاب الذي يتراوح سنه ما بين 18و55سنة.
- القيمة القصوى للاستثمار حسب التنظيم المعمول به لدى الوكالة هو عشرة مليون دينار (10.000.000 دج) أي (مليار سنتيم).

1- [1]تفحص الموقع الالكتروني www.anade.dz اطلع عليه يوم 2023/03/19 على الساعة 55: 20

2- نسخة متحصل عليهامن الوكالة الوطنية لدعم لدعم و تنمية المقاولتية غليزان .

3- المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020.

- الاعانات المالية يمثل القرض على شكل قرض الوكالة من 15% إلى 50% من التكلفة الاجمالية للمشروع والتخفيض في المصاريف البنكية ، الى جانب بعض القروض (قرض اضافي غير مكافئ لكراء محل ، قرض اضافي غير مكافئ للاستغلال).
- المساعدة في الحصول على التمويل البنكي (70٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع)من خلال إجراء مبسط من لجنة الانتقاء والتصديق و تمويل المشاريع و الضمان على القروض.
- يعمل هذا الجهاز وفق التركيبة المالية التي تضم ثلاث صيغ للتمويل :التمويل الثلاثي ، التمويل الثنائي ، التمويل الذاتي .
- المزايا الضريبية (إعفاءات ضريبة القيمة المضافة وتخفيض التعريفات الجمركية قيد الانشاء والاعفاء الضريبي أثناء مرحلة الاستغلال)؛للمؤسسات أثناء مرحلة تركيب المشروع و بعد خلق المؤسسة.[1]

ب- التعريف بآليات تمويل مشاريع الصندوق الوطنية للتامين على البطالة(CNAC):

-منذ تاريخ إنشاءه سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تعمل على "تخفيف" الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال، عرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في مساره عدة مراحل مخصّصة للتكفل بالمهام الجديدة المخّولة من طرف السلطات العمومية.

-يجب على كل شخص مهتم بالجهاز المسير من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة أن يستوفي هذه الشروط (العمر ما بين 30 و 50 سنة ، جزائري الجنسية، ان يكون بطال، أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل بصفة طالب شغل أو أن يكون مستفيدا من تعويض الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، التأهيل المهني أو يمتلك ملكات معرفية ذات صلة بالنشاط المراد القيام به، تقديم مساهمة شخصية كافية للمساهمة في تمويل مشروعه، أن لا يكون قد استفاد من تدبير إعانة بعنوان إحداث النشاط).

- و من صيغ تمويله :المستوى الاول كلفة الاستثمار اقل او يساوي 5مليون دينار (المساهمة الشخصية 1%،مساهمة البنك 70% ، مساهمة الصندوق29%).

[1]-تفحص الموقع الالكترونيhttps://www.cnac.dz اطلع عليه يوم 2023/03/19 على الساعة 20: 22

2-المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 26 محرم 1415هـ الموافق لـ 06 جويلية 1994 المتضمّن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (الجريدة الرسمية رقم 44 الصادر في 07 جويلية 1994).

- المستوى الثاني كلفة المشروع تفوق 5مليون دينار(المساهمة الشخصية،2% مساهمة البنك ،70% مساهمة الصندوق28%).
- هناك قروض اخري بدون فائدة (قروض اضافية) تتراوح بين 500.000,00 و1.000.000,00 تمنح لاقتناء ورشات متنقلة او انجاز محلات للنشاط.
- يستفيد من توسيع المشروع كل من قام باسترجاع 70 %من القرض البنكي.
- يستفيد اصحاب المشاريع في هدا الاطار من امتيازات جبائية وجمركية (اعفاءات كلية وجزئية) خلال مرحلة الانجاز والاستغلال ولمدة محددة حسب التشريع المعمل به في هذا الاطار.

ج- التعريف بآليات تمويل مشاريع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) :

-ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999 إلا انه لم يعرف في صيغته السابقة النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات العمومية منه، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع و متابعة انجازها.

-تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14-042 المؤرخ في 22 جانفي 2004من خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع " تجربة القرض المصغر في الجزائر "

-الوكالة ممثلة على المستوى المحلي من خلال 49 وكالة ولائية عبر كافة أرجاء الوطن منها وكالتين (02)بالجزائر العاصمة كما أن هذه الشبكة مدعمة بخلايا مرافقة متواجدة على مستوى الدوائر.[1]

- تقدم الوكالة المساعدات الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر النصح و المساعدة التقنية والمرافقة مجانية للمقاولين أثناء تنفيذ أنشطتهم، تمنح قرض بنكي بدون فوائد، يمكن منح سلفة بدون فوائد قدرها 29%من الكلفة الإجمالية في نمط التمويل الثلاثي، تمنح الوكالة سلفة بدون فوائد لشراء المواد الأولية مقدرة ب 100% من الكلفة الإجمالية للمشروع و التي ال يمكن أن تفوق 100.000دج ، وقد تصل قيمة هذه السلفة إلى 250000دج على مستوى ولايات الجنوب، تمنح فترة سماح تقدر بثلاثة سنوات لتسديد القرض البنكي.

[1]- تفحص الموقع الالكتروني www.angem.dz اطلع عليه يوم 2023/03/19 على الساعة 40: 02

2- المرسوم التنفيذي رقم 14-042 المؤرخ في 22 جانفي 2004من خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002.

2-4 تحليل مساهمة القروض الممنوحة للمشاريع الممولة في اطار تدابير الاعانة على تمويل التنمية:

أ- قطاع الفلاحة :

الجدول رقم04 : قروض تمويل مشاريع قطاع الفلاحة خلال 04 سنوات في اطار تدابير الاعانة.

السنوات	عدد القروض	عدد العمال	المبلغ
2015	165	425	536.221.000.00
2016	251	623	982.349.000.00
2017	118	301	356.648.000.00
2018	103	243	194.966.000.00
المجموع	**637**	**1592**	**2070.184.000.00**

المصدر : معلومات متحصل عليها من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية غليزان.

ب- قطاع الصناعة و الحرف :

الجدول رقم05 : قروض تمويل مشاريع الصناعة والحرف خلال 04 سنوات في اطار تدابير الاعانة.

السنوات	الصناعة			الحرف		
	عـــــدد القروض	عـــــدد العمال	مبلغ القرض	عدد القروض	عدد العمال	مبلغ القرض
2015	21	84	84.320.000.00	12	42	11.203.000.00
2016	13	41	68.053.000.00	21	52	37.222.000.00
2017	17	53	12.819.000.00	15	36	17.324.000.00
2018	09	23	8.781.000.00	02	12	6.500.000.00
المجموع	60	201	173.973.000.00	50	142	72.249.000.00

المصدر : معلومات متحصل عليها من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية غليزان.

ج- قطاع الأشغال عمومية :

الجدول رقم 06 : قروض تمويل مشاريع الأشغال العمومية خلال 04 سنوات في اطار تدابير الاعانة.

السنوات	عدد القروض	عدد العمال	مبلغ القروض
2015	13	45	33.162.000.00
2016	17	53	54.841.000.00
2017	09	22	19.163.000.00
2018	02	09	9.541.000.00
المجموع	41	129	116.707.000.00

المصدر : معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية غليزان.

الشكل رقم 02 : تمثيل بياني لنسب توزيع القروض حسب القطاعات

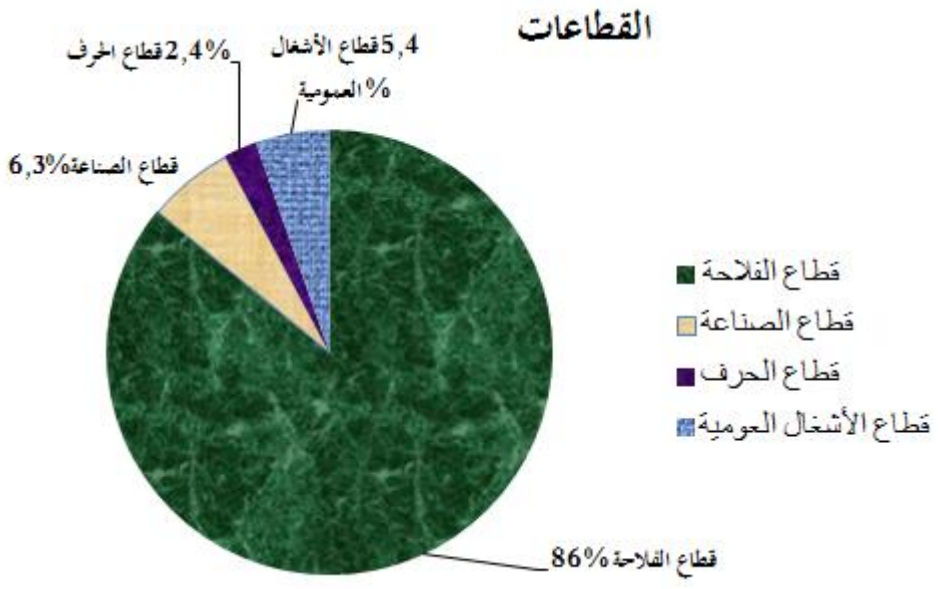

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجداول 4،5،6

التحليل :

- ✓ من خلال التمثيل البياني و المعطيات المقيدة في الجداول التي تشير الى : مبالغ القروض ،عددها، وعدد مناصب الشغل التي خلقتها خلال اربعة سنوات (04) محل الدراسة حيث مول بنك الفلاحة والتنمية الريفية غليزان 788مشروع بغلاف مالي اجمالي يقدر بـ 2.389.113.000.00دج في اطار تدابير الاعانة (الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولتيةANADE، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEMلقطاعات مختلفة ،حيث بلغت نسبة الفلاحة 86% وهذا ما يعكس اتجاه المستثمر نحو الفلاحة لما لها من افاق لبناء اقتصاد يسوده التنويع و تحقيق الاكتفاء الذاتي كما نلاحظ خلق 2064منصب شغل منها 1592 في قطاع الفلاحة والصناعة 201 و129 في قطاع الأشغال العمومية وهي مؤشرات ايجابية تبرز مدى مساهمة التمويل البنكي في تحقيق التنمية ، وهذا ما يشير اليه المحلل الاقتصادي حيث اشار الى أن التشغيل و توفير مناصب الشغل هو أحد اركان تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي ينعكس على التنمية.
- ✓ في حين أن قطاع خدمات نقل البضائع و المسافرين كان تحت التجميد وهذا راجع الى تشبع القطاع مما جعل الوكالات توجه حاملى افكار هذه المشاريع الى قطاعات اخرى تجنبا للفشل .

عدد مناصب الشغل التي احدثت في قطاع الحرف معتبر 142 منصب مقارنة بالمبلغ 72.249.000.00دج فقط وهذا مؤشر يفسر الدور الذي لعبه القرض المصغر (ANGEM)في تنمية المناطق الريفة وهذا بفضل اشراك المرأة الماكثة بالبيت واصحاب الحرف في التنمية ،وتحقيق دخل لتحسين مستواهم المعيشي .

خلاصة الفصل :

ان تحليل انعكاسات القروض الفلاحية , والقروض الممنوحة للمشاريع في اطار تدابير الاعانة (الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولتيةANADE، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM) لقطاعات مختلفة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

تشير الدراسة الى نسبة 86%من مجموع القروض خلال (2015_2018) استفاد منها القطاع الفلاحي, وخلق 1592 شغل مقابل 472 في مختلف القطاعات الأخرى الممولة من بنك الفلاح والتنمية الريفة غليزان، ويعد مؤشر ايجابي ، حيث النهوض بالفلاحة له ابعاد تنموية كبيرة منها التشغيل ،فتح افاق للصناعة التحويلية (الغذائية) وعلى المدى البعيد الخروج من اقتصاد ريعي الى اقتصاد يسوده التنوع.

ان هذه القروض تدعمها الدولة عبر اجهزتها المخصصة لذلك (الوكالات والصناديق) وكذلك البرامج الداعمة للفلاحة.

انتعاش قطاع الحرف بشكل ملحوظ.

الفصل الرابع : الخاتمة والنتائج و المقترحات

إن التنمية الاقتصادية تقوم أساسا على نظام التمويل الذي يتطلب تجميع الموارد وتعبئتها بواسطة الجهاز المصرفي واستخدامها لتمويل مختلف البرامج التنموية، إذ يعد التمويل أهم مشكل يقف حاجزا أمام عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر على غرار الدول النامية التي تعتمد على الجهاز المصرفي كمصدر أساسي ورئيسي للتمويل.

و انطلاقا من اختيارنا لموضوع الجهاز المصرفي الجزائري وتحدياته في تمويل التنمية الاقتصادية، ومحاولة منا التعرف على دور الجهاز المصرفي الجزائري لتحقيق التنمية الاقتصادية. تطرقنا في الفصل الأول الى إشكالية موضوع بحثنا هذا حيث تدور حول مدى مساهمة الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل التنمية الاقتصادية في ظل التحديات التي يواجهها؟هذا مادفع بنا إلى معالجة هذه الإشكالية في ثلاث فصول أخرى .

أما في الفصل الثاني تطرقنا إلى تطور الجهاز المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات المصرفية باعتبار الجهاز المصرفي المصدر الأول لتمويل التنمية الاقتصادية، فكانت لنا وقفة عند مختلف محطات الإصلاح التي شهدها بدءا من مرحلة التخطيط المركزي والانتقال إلى اقتصاد السوق كما استعرضنا بعض الدراسات السابقة ذات صلة بموضوعنا حيث تم التركيز بشكل خاص على أهدافها و نتائجها و التوصل الى بعض المميزات بالنظر الى دراستنا الحالية .

و في الفصل الثالث حاولنا الوقوف على مدى مساهمة الجهاز المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة غليزان وذلك بدراسة وتحليل انعكاسات مختلف القروض المقدمة من طرفه على التنمية في الولاية .

و في سياق الاجابة على الفرضيات التي قمنا بوضعها في الفصل الأول لدراسة البحث نجد :

تتمحور الفرضية الأولى حول كون الجهاز المصرفي يواجه تحديات كبيرة في تمويله للتنمية بالجزائر ، وأثناء الدراسة تبين لنا أن الجهاز المصرفي الجزائري لازال يعاني من عدة مشاكل وعراقيل تقف حاجزا أمامه في عملية التمويل وخاصة ظاهرة العولمة المالية، وبالتالي أصبح من الضروري مواكبتها والإلتزام بالمعايير الدولية من أجل تحسين أداء وفعالية الجهاز المصرفي، و من هنا نأكد صحة هذه الفرضية.

أما الفرضية الثانية تؤكد عدم نجاعة التمويل المصرفي في النهوض بالتنمية في الجزائر، ومن خلال الدراسة تبين لنا أنه من أجل تحقيق هذه الأخيرة لابد من توفر الموارد المالية ومختلف مصادر التمويل، ولعل التمويل المصرفي من أهمها نظرا للدور الإيجابي الذي يلعبه الجهاز المصرفي في تعبئة المدخرات الكافية والتوزيع الأمثل لها على الإستثمارات المختلفة من اجل تحقيق برامج التنمية الاقتصادية، و هذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية.

حيث تتمحور الفرضية الثالثة حول اعتبار الجهاز المصرفي القاعدة الأساسية لتمويل التنمية الاقتصادية، ومن خلال الدراسة تبين لنا أنه يلعب دور كبير في تمويل المؤسسات الاقتصادية ومنه التنمية الاقتصادية وذلك بفضل سياسات البنك و مختلف المؤسسات التي تتمثل في الرقابة من جهة و تقديم القروض بمختلف أنواعها، وغيرها من العمليات التي توفر مصادر التمويل من جهة أخرى و هذا ما يدل على صحة الفرضية الثالثة.

ومن بين النتائج المتوصل إليها من الدراسة مايلي:

- التنمية الاقتصادية تتطلب بالدرجة الأولى لمصادر التمويل، ومن أهمها التمويل المصرفي الذي يعتبر الأساس لتحقيق البرامج التنموية الاقتصادية.
- بالرغم من العديد من الإصلاحات التي عرفها الجهاز المصرفي الجزائري، إلا أن هذه الأخيرة لم تبدي فعاليتها ونجاعتها مما جعله يعجز عن القيام بدور فعال في تمويل التنمية، فالإصلاحات لم تكن تخضع لأسس وقواعد منهجية وإنما كانت تخضع للظروف الإقتصادية السائدة في البلد.
- للقروض المصرفية إنعكاسات إيجابية على التنمية الاقتصادية، إلا أن هذا لايمنع من ضرورة إعادة النظر في الأساليب المعتمدة في عملية التمويل من أجل مواجهة التحديات التي تقف عائقا أمام عملية التمويل.

وفي الأخير يمكن أن نخرج بمجموعة من الاقتراحات يمكن أن نجملها فيما يلي:

- إعادة النظر في إصلاحات الجهاز المصرفي بما يواكب التغيرات الإقتصادية العالمية، ويساهم بفعالية في تمويل التنمية الاقتصادية.
- عصرنة الخدمات المصرفية، بما يؤدي إلى فعالية وتحسين الأداء المصرفي.
- العمل على إنشاء سوق مالية جزائرية، وتنشيطها من خلال تنويع المصارف والعمل المالي.
- العمل على تنمية سياسة الادخار لدى الأفراد، والرفع من حجم المدخرات لدى المصارف والتوزيع الكفء لها على مختلف الاستثمارات لضمان تحقيق البرامج التنموية الاقتصادية.
- الاستثمار في شبكات التكنولوجيا الرقمية عن طريق امتلاك تقنيات حديثة لتعزيز الانتاجية و تحسين سبل العيش.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

- كتاب أيمن عبد الرحمان ، تطور النظام المصرفي الجزائري، دار بلقيس للنشر 2009.
- كتاب الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة ،2004.
- عادل خليفة، اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية، رؤية جديدة، دار المنهل اللبناني، لبنان، الطبعة الأولى ، ،1996

الملتقيات و المحاضرات:

- محاضرة الدكتور كمال زيتوني مطبوعة في مقياس النظام المصرفي الجزائري ، جامعة المسيلة 2017.
- حياة بن اسماعين، وسيلة السبتي، مداخلة التمويل المحلي للتنمية المحلية) نماذج من اقتصاديات الدول النامية(الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الإقتصاديات والمؤسسات) دراسة حالة الجزائر والدول النامية (، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، يومي: 21 و 22 نوفمبر،2006

المجلات :

- مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة جامعة الوادي. الجزائر./المجلد04/ العدد02 /2020
- مجلة الريادة لاقتصاديات العمال/ المجلد 06 العدد02 /جانفي 2020
- المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية المجلد 09 / العدد 02 (2021) / ص139/117
- مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،أثر استقلالية البنك المركزي في رسم وتنفيذ أهداف السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1990-2018،المجلد 17 العدد01
- مجلة التحولات الاقتصادية ، دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية ،المجلد 02 العدد 01

القوانين :

- القانون رقم -70 93 المؤرخ في: 31/12/1970 المتضمن قانون المالية لسنة 1971 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم ،109 ص: 1691
- القانون رقم 62-144 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962 والمتعلق بإنشاء البنك المركزي الجزائري وتحديد قانونه الاساسي.
- القانون رقم 02-77 المؤرخ في: 31/12/1977 يتضمن قانون المالية لسنة 1978 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم ،83 ص 1296

- القانون رقم 63-165 في 07 ماي 1963 والمتعلق بإنشاء الصندوق الجزائري للتنمية
- القانون رقم 85-85 المؤرخ في 30 أفريل ،1985 المتضمن إنشاء بنك التنمية المحلية وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم: ،79 ص 596
- القانون 10-90 المؤرخ في: 14/04/1990 المتضمن قانون النقد والقرض الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد ،16 بتاريخ :،1990/04/18 ص: 520
- القانون رقم 01-01 المؤرخ في: 27 فيفري ،2001 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد ،14 بتاريخ: ،28/02/2001 ص.04
- القانون رقم01-01 المؤرخ في: 27 فيفري ،2001 مرجع سبق ذكره الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد ،14 بتاريخ: ،28/02/2001 ص.04
- القانون رقم 08 -04 الصادر في 21 فيفري 2008 بشأن الحد ألادنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العامة في الجزائر.
- القانون رقم 09-01 المؤرخ في 17 فيفري 2009 المتعلق بأرصدة العملة الصعبة للأشخاص المدينين غير المقيمين يسمح لهم بفتح رصيد من العملة الصعبة لدى البنك الوسيط المعتمد.
- القانون رقم 10-04 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في: 26 أوت 2010 المادتين رقم: ،02-06 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50 بتاريخ: ،01/09/2010

المراسيم :

- المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020
- المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 26 محرم 1415هـ الموافق لـ 06 جويلية 1994 المتضمّن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (الجريدة الرسمية رقم 44 الصادر في 07 جويلية 1994).
- المرسوم التنفيذي رقم 14-042 المؤرخ في 22 جانفي 2004من خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002.

المواقع الإلكترونية:

- بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz/ar
- موقع بنك الفلاحة و التنمية الريفية https://badrbanque.dz
- الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولتية https://promoteur.ansej.dz
- الصندوق الوطنية للتامين على البطالة https://www.cnac.dz
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر https://angem.dz

رسائل الماجيستر و الدكتوراه :

- جمعون نوال، دور التمويل المصرفي في التنمية الإقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، 2005
- 2-دريس رشيد, دور الجهاز المصرفي في التنمية الاقتصادية في ظل الإصلاحات , رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير,
- حمديش مجيد،مذكرة شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر3 ، 2012
- علي بطاهر، إصلاحات النظام المصرفي الجزائي وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر2005-2006
- محلوس زكية، أثر تحرير الخدمات المصرفية علي البنوك العمومية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الإقتصادية،مرجع سبق ذكره جامعة الجزائر3
- لحمر خديجة، دور النظام المالي في تمويل التنمية االقتصادية: حالة البنوك الجزائرية واقع وآفاق،مرجع سابق. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم االقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005،
- مذكرة صوفان العيد لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير سنة 2011/2010 بعنوان : دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة " دراسة التجربة الجزائرية ".